

من شجرة الحنظل
التي هي

لم يكن حمداً حقيقةً بل استهزاءً
 وسخريةً وفيه نظرات
 الشعير ذكروا في مدح السلاطين
 مثلاً أو صافاً على سبيل المبالغة
 ولم يعتقدوهم بهذه الحجة
 مع أن ذلك ليس بسخرية
 بالاتفاق كيف وهم يعظمون
 بهم والتعظيم ينافي السخرية
 اللهم الآن يدع أن المراد بتلك
 الأوصاف المعان المجازية وهم

في مدح السلاطين
 في مدح السلاطين
 في مدح السلاطين

الغير لمحت زبداء الغناء وصف الحمد الوفي
 بدون النعوى فعل الغيب الجوارح وصف
 حمد النعوى بدون الوفي في الوصف بالثبات
 وتعبه الفضيلة وهو النعوى الجوارح رية إلى الغير
 لمحت زبداء على غنة والثانية السبب
 بين النكر النعوى وذكر الوفي بالهم والقصص
 مطلقاً لصدق النعوى على ما صدق عليه الوفي
 اعني من الجليل غير على كل لصدق النكر النعوى
 بما ذكره من احوال الوفي وهو فعل الغيب و
 السان وافعال الجوارح وذكر النكر الوفي

في مدح السلاطين
 في مدح السلاطين
 في مدح السلاطين

في مدح السلاطين
 في مدح السلاطين
 في مدح السلاطين

في مدح السلاطين
 في مدح السلاطين
 في مدح السلاطين

واثبات النسبة بين الحمد للفقوى والشر للنوفى
 بالعموم والخصوص مطلقا لانه في كنه مرق الجليج
 كنه الوصف بالثبات ثم غير على كل اى
 ليس كك كنه الوصف بالثبات كنه مرق الجليج
 وبغير اننا لاثم ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا
 به النسبة بينهما عدم وخصوصا مرق الجليج
 الشر النوفى في الانسان الاخرى اذا فرج جميع
 ما اعم الله عليه الى ما خلقه ولم يجمع الحمد
 للفقوى فيه لعدم الوصف بالثبات وهو ظاهر
 فيرد الجواب ان المراد بان الشر للنوفى والشر الكمال

والمطلوب ما يدل على واحد غير مبدى
 وانما قال تحقق ولم يقر صدق
 لانه لا يصدق حمد للفقوى على
 كل الحمد ما صدق عليه الشر على
 العرفي بل تحقق الحمد
 للفقوى بذكر
 المشرك

فليقل الحمد للفقوى كنه مطلقا الى

الكمال الذي لا يكون شر الكماله ولم يجمع الحمد
 في الاخرى لا يشكر غير الاخرى اكل من شر الاخرى
 وانت نعم ان هذا الجواب لا يبيح الصريح الا برفع
 الاربعة النسبة بين الحمد للنوفى والشر للفقوى بالعموم
 والخصوص مطلقا لصدق الحمد للنوفى على كل
 عليه الشر للفقوى ثم غير على كل لصدق الحمد
 للنوفى بدون في مقابلة النوفى الواضحة لا غير
 ان كرهنا اذا قيدت النوفى والشر للفقوى
 بوصول الا ان كروا اما اذا لم يقيد فاما
 فنحن ان الحاشية النسبة بين الحمد للنوفى

والاول الاصل ان
 ان المراد بالشر للفقوى هو الوصف بالثبات
 او بالعموم كنه مطلقا لانه في كنه مرق الجليج
 واثبات النسبة بين الحمد للنوفى والشر للفقوى
 فان النسبة بينهما عدم وخصوصا مرق الجليج
 لان المراد بالشر للنوفى هو الوصف بالثبات
 مطلقا لانه في كنه مرق الجليج

من ان الحمد للفقوى كنه مطلقا الى

بالعدم والخصوص مطلقا لصرف الحمد العرفي عما كل

ما صدق عليه الشكر العرفي بغير عكس كل لصرف

الحمد العرفي عما كل واحد من فعل القبول والتواضع

للواجب دون الشكر الفوقي **أما** دونه النسبة

بين الحمد والشكر السعديين بالعدم والخصوص

ثم وجهه ان الحمد السعدي قد يرتب على الفعل

وهي ثم نصيبه والشكر السعدي فينبغي بالخواص

وهي ثم فاضله فينبغي كل واحد منهما على الوض

بالتة في مقابلة الاضام وينبغي الشكر

السعدي بدونه في المقابلة اذ في الواجب

الفرق بين القواضل والخصائص
لان الفضائل هي التي لا يتجوز عن صاحبها
فصل على القدر

والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ما هدانا الله

ح في مقابلة الفاضل والحمد السعدي بدونه

الوصف بالتة في مقابلة الفضيلة كمن زيرا

على شئ منه قبل ان يكون الشئ في محمودا عليها

ع انما يصفه غير اختيارية **وايضا** على بان

الشئ على كماله على الحكمة التي هي غير اختيارية

نظف على ان رتبة الامور الاختيارية كالخوف

في المالك والافق في الطوب وغير ذلك وهذه

الشيء تنفذه بها كمال الوجود والحق

وتنفيذه بها كمال الوجود في الوجود

ما يكون بين الحمد السعدي والحمد وبه الحمد

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ما هدانا الله

والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ما هدانا الله

والشكر للفقيرين وبني ليل الفقير والشكر

العرفي ويدل على هذا استوى الصدق في هذه
الشفقة بين واما ان كبر الحلال في الشفقة
اباينة وبما ان الشكر للفقير في الشكر لكونه وللمجد

الوفى مع الشكر للفقير وللمجد الوفاء مع الشكر

الوفى ولولا ان هذا استوى الصدق
يعمل واما الوفاء بين المجد وللمجد للفقير

التمتع وضوضه مطلقا لان المجد ينفق بافعال
المشارك يشهد به موارد استعلاء لا تدون
المجد كما يقال في فقره السلوك على صفاتها

التمتع وضوضه مطلقا لان المجد ينفق بافعال
المشارك يشهد به موارد استعلاء لا تدون
المجد كما يقال في فقره السلوك على صفاتها

هذا هو الحق في الصدق بين المجد والفقير
والصدق بين المجد والفقير هو الصدق بين المجد والفقير
والصدق بين المجد والفقير هو الصدق بين المجد والفقير
والصدق بين المجد والفقير هو الصدق بين المجد والفقير

في فضل العظم

نما ولا ينفق صدقاتها وانما الحمد يعتبر في العظم ولم يعتبر المجد اذ
لعظم السلوك في المثال المذكور غير مقصود فان قلت قد ظهر الفرق
من وجه آخر بين الحمد والمجد غير ان المجد يختص بالحمد بالفعال
الطاهر وهو المجد ويولون كونه الحمد عليه اختيار يادون
المجد على قلته اختصاص الحمد بالفعال المختار لا يقتضيه كون المستلزم
وهو الحمد عليه اختيارا مع ان ذلك ليس شرط في الحمد عند التحقيق لان

حقيق الحمد ومفهوما به كجانب النفع لا يقتضيه ذلك اذ معنى التعلق في محمد سعيد
الحقيقة لا ان يثبت على الحمد فيكون له الحمد بل على الحمد اختيارا

لذلك يجوز ان يكون الحمد اختياريا والحمد اسم لثوابه لا يجوز ان يكون
الحمد اختياريا والحمد اسم لثوابه لا يجوز ان يكون
الحمد اختياريا والحمد اسم لثوابه لا يجوز ان يكون

هذا

وواجب الوجود بالغير كالموجودات حين
وجودها وانما كانت الموجودات حين وجودها ^{المستقلة}
واجبا بالغير وهو الله تعالى لا وجود للآلة
الناجمة يستلزم وجود الموصول والممتنع ايضا
ينقسم الى قسمين ممنوع بالذات كشريك
البار وانما كان امتناعه ذاتيا

لكنه يقتضي الذات وجمعية بالغير لعدم العالم
وأنما كان متشعبا بالغير لا متشعبا بخلق العلول ثم القلة
الذات والممكن انهما ينقسمان قسمين احدهما
الممكن الموجود كافراده الالف بالمتشعبات
وثانيهما الممكن المعدوم كالغفارة والاعذار
الواهب عن المتشعب والممكن لان الواهب وهو
الوجود وهو عين الذات والاشياء والا
مكانه وصف النظر والممكن وهو حقيقة
مقدم على ما لا يكون وهو الله تعالى حقيقة و
المتشعب على الممكن مع انه كل واحد منهما ليس

لا واصل الله صفته ما يكون واصل الله صفته

من النظر
عمرى
عمرى الى العلة

وضوئها في قبعة مشرق المكنى عليه بالوجود
 لان الاشياء والوجود يشتركان في كون كل
 واحد منهما مغني عن الآخر فلا حاجة الى ان يكون
 اشياء النظر سببا للوجود بل المستلزم للوجود
 على الشئوية والوجودية والنفار والطينية فقام
 والا فلا بد لان الشئوية والوجودية زعموا ان
 صانع العالم اشده احدهما فالتوكل والآخر
 فالتوكل والآخر فالتوكل والآخر فالتوكل
 واهم ما كان وبعضهم بالنور والظلمة
 النفار ان كانت ثلثة وعبروا عنهم بالنور
 قائم الثلثة وهي ذات وعم وهي وزعم بعضهم
 في النور والظلمة

بعضهم انه ان هو الله وابن عيسى عم وروحه واحد
 وبين مريم والله تعالى شتره عن ذلك علوا كبيرا
 الطبايعين ان الصانع اربعة طوائف والبرودة
 والحرارة واليبوسة والافلايين اربعة
 نطق والشنق والبرج والشمس والزهرة و
 العطاريد والعمود هذه النواق كلهم هم
 المكون للصانع على الحقيقة يدرك ان كذا
 شئ فقام فانه فله الواجب ثم الفاعل والفاعل
 لا يصح على الا اذا كان في كمال الاستقلال
 لا يحق الخاف وهم من على مع انه يحق الخاف
 فليس اذا دفع الالف واللام على اسم الفاعل استوى

في كونه الله واحداً في ذاته وطوائف الخاف

الخلق الى الله تعالى ولا يقبل الله عليه لانه فعل بالحققة
 في كنهه عدل غير صنفه الفعل الى صنفه اسم الفاعل
 كذا ينتم اذ في الاصل والحق في الله تعالى الفعل الصحيح
 لانه الاصل والحق فيه كنه اسم موصول وصلته
 يكون جملة واسم ان على لا يتحقق جملة مع فاعله
 يقول بررت يا بصير ابوه زيد الان او عذرا
 او اسع وكذا المنتهى والممكن وانما اخفرت
 التسمية الواجب الممكن والممكن لانه ان شاء
 ان يكون وقوده يقتضيه ذاته او عدمه او لا يتحقق
 شيء منهما الا في الواجب الثاني المنتهى ولانه
 الممكن وامام بيان وجه الظاهر وجه آخر وهو ان

الخلق الى الله تعالى
 ولا يقبل الله عليه
 لانه فعل بالحققة
 في كنهه عدل غير
 صنفه الفعل الى
 صنفه اسم الفاعل
 كذا ينتم اذ في
 الاصل والحق في
 الله تعالى الفعل
 الصحيح لانه
 الاصل والحق فيه
 كنه اسم موصول
 وصلته يكون
 جملة واسم ان على
 لا يتحقق جملة مع
 فاعله

الخلق الى الله تعالى
 ولا يقبل الله عليه
 لانه فعل بالحققة
 في كنهه عدل غير
 صنفه الفعل الى
 صنفه اسم الفاعل
 كذا ينتم اذ في
 الاصل والحق في
 الله تعالى الفعل
 الصحيح لانه
 الاصل والحق فيه
 كنه اسم موصول
 وصلته يكون
 جملة واسم ان على
 لا يتحقق جملة مع
 فاعله

ان الشيء اما ان يكون سلب الضرورة عنه
 الطرفين او عن الطرفين معا ان لم يكن
 والا فاما ان يكون السلب في جانب الوجود او
 في جانب عدمه الثاني الواجب والافضل المنتهى
 فانه قسما لا عدم للواجب اذ فاعله قسما ان الضرورة
 سلبية فيه عن طريق عدم قسما لعدم الوصل
 حاصل به كاتمة تغريب الواجب وكذا لو قلنا
 لا وجود للمنتهى اذ فاعله قسما ان الضرورة
 سلبية فيه عن طريق الوجود قسما الوصل
 الفرض حاصل به كاتمة تغريب اليها **فان**
 سواء وعينه **افضل** الضمان في سواء وعينه

الخلق الى الله تعالى
 ولا يقبل الله عليه
 لانه فعل بالحققة
 في كنهه عدل غير
 صنفه الفعل الى
 صنفه اسم الفاعل
 كذا ينتم اذ في
 الاصل والحق في
 الله تعالى الفعل
 الصحيح لانه
 الاصل والحق فيه
 كنه اسم موصول
 وصلته يكون
 جملة واسم ان على
 لا يتحقق جملة مع
 فاعله

اذا كانا راجعين الى ~~الوجه~~ ^{الوجه} المتخيل بلزم ان
 الواجب مطلقا لا يصدق عليه ان غير المتخيل وان
 كانا راجعين الى الواجب بلزم ان يكون المتخيل لا
 يصدق عليه ان غير الواجب فوجب ان يكون احدهما
 راجعا الى المتخيل والا فإلى الواجب فيكون المتخيل
 سوى المتخيل وغير الواجب هذا اذا اريد بالمكان
 الامكان الحاص وهو سلب الفروقة عن الطرف
 مع انه غير طرف الوجود والعدم كما هو السابق
 بهذا الحكم وانما اذا اريد بالمكان العام وهو
 سلب الفروقة عن احد الطرفين فيازان يكتفي
 الصبر ان راجعين الى المتخيل فقط فيجب ان يوجه

المتعلق
 بالوصف كذا
 بالوصف كذا

فكل من
 لا يصدق عليه
 ان يكون
 راجعا الى
 المتخيل

الامكان

١٠٥٠
 ١٠٥١
 ١٠٥٢
 ١٠٥٣
 ١٠٥٤
 ١٠٥٥
 ١٠٥٦
 ١٠٥٧
 ١٠٥٨
 ١٠٥٩
 ١٠٦٠
 ١٠٦١
 ١٠٦٢
 ١٠٦٣
 ١٠٦٤
 ١٠٦٥
 ١٠٦٦
 ١٠٦٧
 ١٠٦٨
 ١٠٦٩
 ١٠٧٠
 ١٠٧١
 ١٠٧٢
 ١٠٧٣
 ١٠٧٤
 ١٠٧٥
 ١٠٧٦
 ١٠٧٧
 ١٠٧٨
 ١٠٧٩
 ١٠٨٠
 ١٠٨١
 ١٠٨٢
 ١٠٨٣
 ١٠٨٤
 ١٠٨٥
 ١٠٨٦
 ١٠٨٧
 ١٠٨٨
 ١٠٨٩
 ١٠٩٠
 ١٠٩١
 ١٠٩٢
 ١٠٩٣
 ١٠٩٤
 ١٠٩٥
 ١٠٩٦
 ١٠٩٧
 ١٠٩٨
 ١٠٩٩
 ١١٠٠

لا يكتفي الامكان مقيدا بانه لو هو ان يكون
 الفروقة مسلوقة عن جانب العدم بلون الواجب

فكل من هذا الى اول الواجب فقط فالامكان
 يكون مقيدا بانه بغير العدم ان يكون الفروقة
 مسلوقة عن جانب الوجود كذا هذا التوجيه
 غيرنا سب بهذا الحكم فان قلت الطرف
 في قوله الامكان سواء فاعلم انك ان الطرف
 لا يقع فاعلم ان اذا فسر بالغير فتداهز
 فوم اذ ان السون كذا غير اوزار وقوعه
 غير طرف كذا ولم يبق سوى العدوان
 فليس فاعلم لم يبق فان قلت ان كذا سواء
 بينه عن ذكر الغير لكونه معناه فتداهز لوجه

مقام

لا يمكن
 ان يكون
 المقيد
 بغير
 العدم
 ان يكون
 الفروقة
 مسلوقة
 عن جانب
 الوجود
 كذا هذا
 التوجيه
 غيرنا
 سب بهذا
 الحكم
 فان قلت
 الطرف
 في قوله
 الامكان
 سواء
 فاعلم
 انك ان
 الطرف
 لا يقع
 فاعلم
 ان اذا
 فسر
 بالغير
 فتداهز
 فوم اذ
 ان السون
 كذا غير
 اوزار
 وقوعه
 غير طرف
 كذا ولم
 يبق سوى
 العدوان
 فليس
 فاعلم
 لم يبق
 فان قلت
 ان كذا
 سواء
 بينه
 عن ذكر
 الغير
 لكونه
 معناه
 فتداهز
 لوجه

١١٠١
 ١١٠٢
 ١١٠٣
 ١١٠٤
 ١١٠٥
 ١١٠٦
 ١١٠٧
 ١١٠٨
 ١١٠٩
 ١١١٠
 ١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠
 ١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠

أما أولاً فينبغي سبب النظر الذي يستدركه الوصف
 الثاني واما ثانياً فلان زيادة العفة توجب
 زيادة الحسب واما ثانياً فلان تفتتق في العسائر
 وهو مرغوب عند السفا واما رابعاً فيستغنى
 واما خامساً فلان كبر والتعظيم **قال** القادر
 باقتداره شتره وقبزه **قال** ذكر الاقضية
 لا رده من هيب الحكم كما ان ذكر الشريعة شانه
 الى رده هيب المعتزلة والشريعة شانه
 الى رده الشنوية والحقية لان الحكماء قالوا
 ان الله موصي بالزات لا فاعى بالاختيار
 وفي كون فاعى مختاراً هو انه ان شاء
 فعل وان لم يفع لم يفع **والفعل** الاقضية
 الشريعة وهو الذي لا رده ولا اختيار
 فيكون لا رده ولا اختيار
 فيكون لا رده ولا اختيار
 فيكون لا رده ولا اختيار

يتنا هذا بين الحكماء في نظر لان الفاعل مختار
 بهذا الحق فاعى مختاراً والاولى ان يقال ان فاعى
 كون فاعى مختاراً هو انه يفع منه الفعل
 وتركه وفي كون موقفاً بالذات هو انه ان
 شاء وان لم يفع لم يفع **والفعل** عن
 الشنوية ولان عن الفاعل فاعى فاعى
 الشريعة وهو مختار عن فاعى فاعى
 ان الحكماء لا يفتق فاعى فاعى واما اولاً
 النزاع في الشريعة الفاعل والحق واما ثانياً
 فلان فاعى فاعى فاعى فاعى فاعى فاعى
 مؤخره الحق والحق واما ثانياً
 فينبغي ترتيب السبب على ترتيب الحسب

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

بافیکون م

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

ويعني انما هو كذا الخ
والله اعلم

قال وهب النوفى والنجاشة **القول** انما قدم النوفى نحو النجوم

عنه الطبع في الاول على ان الجنس في النوع بنار

عنا ما صدق عليه النوع قليل بالنسبة الى ما صدق

عليه الطبع ما هو قبله فلو اولى بالتقديم على ما هو

كثير وقد ايقننا ان الفصل الاول على ان

الفصل في النوع الثاني من المذموم على الوجه الثاني النوع

يحيى بن وا. هو والفصل لا يقع فيه الواقع فيه

اولیٰ بالتعظیم و بحا الخافه والوضی العام لارتما

عارضان والنوع موقوف والموقوف مقدم على

العارض لانه يقول به وقد تم التمسك بالعصاة

للتبقي في واسيا هو الفصح لا ينع في اولان

والتاريخ في هذا الموضع
والذي هو من تاريخ
الملك الناصر محمد بن قلاوون
في سنة ثمان مائة وثمانين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

卷之四

لأن الجنس اريد بهم عز تخصيصة في الفصل

والمصدقه ويزيل ابراهيم فلانده من ابراهيم

ان بذكر اول الفصح فصله الفصل ويزيد اياه وعلى

الخاصة والوضع العام لانه ذاتي وسماؤيتي

والذان بالتقديم اول وقدم الفصل عليها بعينه

هذا الدليل وقدم الحاشية على الوصف العام لا نسخا

ينفعه جواب الحاشية بوفى وعنه والوفى العام

لا يفتقر إلى جواب ما هو و لا في جواب الكثرة هو في

اولان ماصدق عليه السلام

في الوضوح العام كثرة العلم في الكثرة **قال** وهذا

يوفق مؤلفها **أحمد** بن محمد بن عبد الله بن أبي البركات

الامان الا ان النفس اوتيت اليه
من علم عارف آرد على كماله

الشيخ محمد بن يوسف بن عبد الله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

كأنه ينهزم ثم قدم كنه الولاية واقع النقط على الجلي
 ما ان المقصود الاصل بيانها فاجاب عنه بقوله
 وهذه بتوقيف مؤلفها يعني ان معناه المنطوق
 استحقاق الجملات والجموع اما مقصور وان
 تصديق والموضع الى الاول قوله ان رج
 المركب من الكلمتين والى الثاني لانه المركب
 من العقاب فانظرهم اما ان التوالت رج وما
 يتركب هو منه واما في الجمل وما يتركب من منه
 وهو ما يتوقى على الالفاظ ولا على الولاية فانه
 ما يوضع الى الجمل المقصور ليس لفظ الجمل
 والعرض به نعم هما وما يوضع الى الجمل التصديق

المقصود
 بيانها
 فاجاب
 عنه
 بقوله
 وهذه
 بتوقيف
 مؤلفها
 يعني
 ان
 معناه
 المنطوق

والتصديق ليس الالفاظ العقاب بل هو مؤلفها
 لكنه ما يتوقى الولاية المعاني واستفادة
 على الالفاظ ما رما في الالفاظ ما رما
 للتقديم على ما رما في الكلمتين وعبرنا من
 المباشرة المنطقية فقدم وما يتوقى الولاية
 والاستفادة على الالفاظ ما رما في الالفاظ
 المعاني فمن كنه الولاية على افع النقط
 المقصود على المقصود الاصل **قال** المطابقة
 والتضمن والالتزام **قال** وانما قدح الولاية
 المطابقة على الولاية التضمن والالتزام
 لانها تصور بوزنها وهما لا يتصوران

المطابقة
 التضمن
 الالتزام
 الالفاظ
 العباد
 الالفاظ
 العباد
 الالفاظ
 العباد

بدونها وما هو تصور بالاعتقاد من غير علم ما
 هو لا يتصور بالاعتقاد وقد تم التفسير على
 الالتزام لأن الدلالة التفسيرية الدلالة المطابقة
 والالتزامية خارجة عنها وما هو جزء المطابقة
 أولى بالتقديم على ما هو خارج عنها أول الدلالة
 التفسيرية بل يقع الالزام في الدلالة الالتزامية
 وما هو سابق لما الالزام فلما أولى بالتقديم على
 ما هو ليس سابقا إلى الالزام **فإن** والدلالة
 هو كون الشيء كماله **فإن** وإنما عرفت مطلق الدلالة
 دون الدلالة التفسيرية المقصودة بهذا لأن
 الدلالة التفسيرية تبعية بالبناء إلى مطلق الدلالة

الدلالة والعلم بالمطلق سابق على العلم بالمتغير
 لأن المطلق جزء المتغير وموقفه السابق
 على موقف المتغير والعلم أن لفظ العلم بالمطلق في
 المشهور على عدة معان أهديا مطلق الادراك
 الزعم التصوري والتفصيلي وثالثها التفسيرية
 البينية الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم
 الثالث المطابق للواقع وثالثها مطلق التفسير
 الذي يتبين من الحكم البينية وبغيره من الأحكام
 والمراد من العلم بهذا هو الحق الأول فان قدر
 لم يقع الدلالة على الدليل والحدود مع ان
 الأولى على الدلالة الارتباطية فبم بنيتها

وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به

وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به
 وهو مطلق صفة في العلم به

فثبت الدلالة على العلم الدال بالبدائية وعلم
 المدلول بالمدلولية والعلم مقدم على المدلول
 فثبت قوتها عليها وانما دفع الدال على المدلول
 لان علم المدلول موقوف على العلم بالبدلي و
 الموقوف عليه مقدم على الموقوف وانما تقدم
 ثبت الدلالة على نفس اللفظ فيما **مر**
 ومن هذا عرفت ان الدليل يدعي العلم به العلم
 بشي آو الاول هو الدال والثاني هو المدلول
اقول الدليل في اللغة الرشد وما به الارشاد
 وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم
 بشي آو هو المدلول والمراد من اللفظ ههنا

العلم بالبدائية هو العلم بالبدائية
 العلم بالمدلولية هو العلم بالمدلولية
 العلم بالبدائية هو العلم بالبدائية
 العلم بالمدلولية هو العلم بالمدلولية

العلم بالبدائية هو العلم بالبدائية
 العلم بالمدلولية هو العلم بالمدلولية

ههنا علم انه ان يكون بينا او غيره بغير جميع
 ان العلم بالدليل هو العلم ههنا الادراك اع
 نفي ان يكون تصورا او تصديقا يثبت
 او غيره فان قيل هذا الدليل غير جامع ولو
 الا فثبت الاستشهادية ما يبرهن لان ما يبرهن
 سري ليس مغايرا لمقدار ما يكون ان كان
 هذا حيوان فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم
 فان قولنا فهو جسم بعينه مذكور في هذا العلم
 فثبت هذا الثاني وهو قولنا فهو جسم مغاير
 كما هو المذكور في الدليل لان المذكور في
 الدليل هو هذا القول وهو قولنا يكون لارضا
 للمذوق المذكور في هذا الثاني وهو قولنا

العلم بالبدائية هو العلم بالبدائية
 العلم بالمدلولية هو العلم بالمدلولية

فثبت الدلالة على العلم الدال بالبدائية وعلم
 المدلول بالمدلولية والعلم مقدم على المدلول

ان كان هذا

ان كان هذا حيوانا وما يلزم من المعنى ليس
موصوفا بكونه لانا لمزج المذكور فيكون
موافقا لهذا اللفظ وهذا القول غير كاف في
الاتي عند المنطقيين واجيب في وجه آخر
وهو ان ما هو في النفس لا يتشاكل هو
~~قوله في العلم الاول ان النفس لا تتشاكل~~
لا يتشاكل الصديق والكاتب وما هو لانه
لنفس متمم لما قال والدلالة تنقسم
لا طبيعة **قوله** اعلم اولان الدلالة تنقسم
لا لفظية وغير لفظية لان الدال ان كان
لفظا فالدال لفظية والا غير لفظية
فاللفظية اي تنقسم الى لفظية وغير لفظية

بعض الاكاد

الدلالة اللفظية واللفظ الدال

الدلالة اللفظية تنقسم الى لفظية وغير لفظية

لأن اللفظ الدال على المعنى

ووضعية لان دلالة اللفظ على المعنى اما
بواسطة وضع اللفظ باذرا المعنى او بواسطة
الفعل او بواسطة اقتضائه الطبيعي فان
كانت الاول فالدلالة دلالة لفظية ووضعية
كدلالة الابن على الحيوة الناطقة وان
كانت الثانية فالدلالة دلالة لفظية ايها
معنية كدلالة اللفظ المسموع ثم وراى
لقد اراد ان يوضح وجود اللفظ
وان كانت الثالثة فالدلالة دلالة لفظية
طبيعية كدلالة الف بفتح الزمة وثاني المعنى مع كون
كما ان وقع مطلقا كدلالة الف بفتح الزمة

غير

بعض الاكاد

ان كان الدال اللفظ الدال

والله اعلم بالصواب

ولي المصلحة على وجه الضرر وهو تعالى فان
قلت لايمان دلالة ان على الوجه بواسطة
الطبع بل بواسطة العقل لان الطبع ينفذ
صدور ذلك اللفظ فقط عند وعي ذلك
المفاهيم الوجه ولا ينفذ دلالة ذلك اللفظ
على ذلك المفاهيم المقتضى لذلك هو العقل فينتج
تلك الدلالة عقلية لا طبيعية قلت ليس المراد
منه الدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل
فيه والا لكان جميع افهام الدلالة عقلية
لان العقل لا مدخل له في الدلالة كلها بل المراد
منه الدلالة العقلية ما لا ينفذ للوضع ولا

والله اعلم بالصواب

١

ولا للطبع مدخل فيه نعم ان في بعضه فيها
للطبع مدخل فيكون طبيعة لا عقلية وغير
اللفظية ايضاً ينقسم الى ثلاثة اقسام
طبيعية وعقلية ووضعية لان الدلالة
الغير اللفظية اما ان يكون بواسطة الوضع
او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان
كانت الاولى فالدلالة دلالة غير لفظية
وضعية كدلالة الدواخل الاربعة على ما وصفه
بهره وان كانت الثانية فالدلالة دلالة
غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر
وان كانت الثالثة فالدلالة دلالة غير

والله اعلم بالصواب

لفظية طبيعة كدلالة تفروم التفت عند روية
 مشوقة على المعنى كذا في قوله هذا في الف
 ما نترزم ان الدلالة الطبيعية لا يكون الا
 لفظية **قال** والمراد من الدلالة هي ان **اقول**
 ان المراد من الدلالة قول الحق اللفظ الدلالة
 الدلالة الوضعية لان الدلالة غير الوضعية
 سواء كانت لفظية او غير لفظية اما طبيعة او
 عقلية **قال** واحد منها كلف بافتداف
 الطبائع والعقول كذا في الوضعية ينسب
 الدلالة الوضعية مرادة دون غيرها والمراد
 من الوضعية اللفظية الوضعية لان الالفاد و

هذه الدلالة هي الدلالة اللفظية
 التي هي الدلالة الطبيعية
 التي هي الدلالة العقلية
 التي هي الدلالة الوضعية
 التي هي الدلالة اللفظية
 التي هي الدلالة الطبيعية
 التي هي الدلالة العقلية
 التي هي الدلالة الوضعية

كخصم بالغير من اولها الى اخرها المراد من الدلالة هي الدلالة اللفظية

والاستفادة كخصم من بابا فخر كذا في الوضعية
 الغير اللفظية فانها اللفظية لانه غرضهم لا يتعلو
 غير اللفظية ولذلك لم يذكر ان الدلالة الغير
 اللفظية باقية وتعرف ان لا تتم اللفظية
 وزم اللفظية اللفظية الوضعية لانه ما عدا اللفظية
 الوضعية غير منضبطة لاقتضاه بافتداف الطبائع
 والعقول كذا في اللفظية الوضعية فانها منضبطة
 لان لم يتم وضع اللفظ بازار المعنى بغيره وكذا المعنى عند
 اطلاقه سواء كان زكيا او غيبيا **قال** وهي ثلثة لانه
 اللفظ الدلالة **اقول** ان الدلالة اللفظية
 الوضعية مخففة في ثلثة ووجه اخر معلوم من الشر

هذه الدلالة هي الدلالة اللفظية

هذه الدلالة هي الدلالة اللفظية
 التي هي الدلالة الطبيعية
 التي هي الدلالة العقلية
 التي هي الدلالة الوضعية
 التي هي الدلالة اللفظية
 التي هي الدلالة الطبيعية
 التي هي الدلالة العقلية
 التي هي الدلالة الوضعية

ليس للدين والملازمة الخارجية كون الشيء متعقبا
 للملازمة الخارجية في الاعيان بحيث كلما تحقق المدفع
 في الخارج تحقق الدين فيه كارجحية وليس الانعكاس

بمقتضى وبين للدين والوجودية وهي عدم الانعكاس
 بمقتضى وبين للثلاثة فانه كلما تحقق ما به الازمنة
 والاشئنة الخارجية تحقق الوجودية والوجودية فيه
 فيكون الازمنة والاشئنة مدفوعة والوجودية والوجودية
 لازمة والملازمة الازمنية هي كون شيء متعقبيا
 للملازمة الدين بحيث كلما ثبت المدفع في الدين ثبت
 الدين فيه كما ثبت به المذكورين وكما لا عدم الحفاضة
 لا ملكا كما لو ما بسببه الى البصر والجل بالاسبب

والارادة لعدم العلم بالدين في
 العلم بالدين والارادة بالدين في
 العلم بالدين والارادة بالدين في

الى العلم والموت بالاسبب الى الجود وبغيرها فانها
 كلما تحقق المدونة في الدين في جميع هذه الاشئنة
 المذكورة تحقق اللوازم فيه والاسبب بينهما
 ان فيه الملازمة الخارجية وفيه الملازمة الازمنية
 محتمل وهو مطلق فان الملازمة الازمنية
 اعم مطلقا من الملازمة الخارجية لانه كلما تحقق
 الملازمة الخارجية تحقق الملازمة الازمنية وليس
 كلما تحقق الملازمة الازمنية تحقق الملازمة
 الخارجية فان الملازمة الازمنية متحققة في الاعمال
 المحتملة الحفاضة الى ملكاتها ان فيه الاعمال
 وفيه الملكات الحفاضة الى ملكاتها في الخارج

في العلم بالدين والارادة بالدين في
 العلم بالدين والارادة بالدين في

فيل لا مازة فيه الشين اصل حكم فلم
 ان المازة الذهبية شرط الالة الانزائية
 دون المازة الحارضية انما فتحة من
 مطلق المازة لانه لو كحق المازة في الشين
 لكانت غير المدفوع واللازم لكونها في شينها
 لايج اما ان يكون المازة لازمة للمدفع اولا
 يكون فان لم تكن لازمة للمدفع جاز كحق المدفع
 بدون المازة الى هو عبارة عن كون الشين مقبض
 للآفة جاز كحق المدفوع بدون كحق السان
 ايضا لان جواز وجود المدفوع بدون المازة
 يستلزم جواز وجود المدفوع بدون السان فيل و

فيل لا مازة فيه الشين اصل حكم فلم

لكانت غير المدفوع واللازم لكونها في شينها

يستلزم جواز وجود المدفوع بدون السان فيل و

فيل لا مازة فيه الشين اصل حكم فلم

وجود المدفوع بدون وجود السان وهو باطل
 قطعا وان كانت لازمة لم يتحقق مازة في
 ما بقرونه ومن الى المازة الا في لايج اما ان
 تكون لازمة للمدفع اولا يكون فان لم تكن لازمة
 فهو باطل عاذرنا وان كانت لازمة فينتحق مازة
 اولى وينتفي الحكم ابها فيل التسلسل ووجود
 واجيب عنه بوجهين الاول ان ما ذكرتم في الاول
 محال المازة ان استلزم المدعي وهو في اللزوم
 فينتحق التسلسل وان لم يستلزم المدعي فلا يلزم
 ثلث التسلسل ان الثاني ان كنت ان المازة
 لازمة للمدفع ولا تم امتناع هذا التسلسل لانه

فيل لا مازة فيه الشين اصل حكم فلم

فيل لا مازة فيه الشين اصل حكم فلم

هذا التسلسل في الامور الاعتبارية لان الحادثة في
 الامور العقلية والتسلسل في الامور الاعتبارية غير في
 بلا واحة فانه يصدق ان يقال ان الواحد يصدق
 الاثنين وثلاثه اربعة وهكذا الى
 غير النهاية والشرط وهو ما يتوقف عليه الشيء
 ويكون فارغا عنه ولا يكون مؤثرا فيه والشرط
 وهو ما يتوقف على الشيء الخارج الغير المؤثر فيه
 واعلم ان توقف الشيء على الشيء ان كان في جهة
 الشروع بسبب معتقده وان كان في جهة الشعور
 بسبب موافق وان كان في جهة الوجود فان كان دافعا
 في ذلك الشيء بسبب ركن باعتبار لونه وازا وعظمه ابا

هذا التسلسل في الامور الاعتبارية لان الحادثة في
 الامور العقلية والتسلسل في الامور الاعتبارية غير في
 بلا واحة فانه يصدق ان يقال ان الواحد يصدق
 الاثنين وثلاثه اربعة وهكذا الى
 غير النهاية والشرط وهو ما يتوقف عليه الشيء
 ويكون فارغا عنه ولا يكون مؤثرا فيه والشرط
 وهو ما يتوقف على الشيء الخارج الغير المؤثر فيه
 واعلم ان توقف الشيء على الشيء ان كان في جهة
 الشروع بسبب معتقده وان كان في جهة الشعور
 بسبب موافق وان كان في جهة الوجود فان كان دافعا
 في ذلك الشيء بسبب ركن باعتبار لونه وازا وعظمه ابا

باعتبار لونه بحيث يتبدل منه الزليق وانفسا
 باعتبار لونه من غير التحليل ومادة ولا باعتبار
 لونه قابل للصورة المعينة واصل باعتبار
 كون المركب ما هو ذاته وتوضعا باعتبار لونه
 محال للصورة المعينة بالفضل فان كان فارغا
 فالحال ان كان مؤثرا في وجوده ان يكون
 الا بالمتن الذي يسمي عليه فاعلم ان كل حقيقة
 ما تبني الى الصفة وان لم يكن مؤثرا في وجود
 الشيء بل مؤثرا في المؤثر في الوجود بسبب غايته
 وان لم يكن مؤثرا في الوجود ولا في المؤثر في الوجود
 بسبب شرطه وان كان وجوديا كالوضوء والطهارة

باعتبار لونه بحيث يتبدل منه الزليق وانفسا
 باعتبار لونه من غير التحليل ومادة ولا باعتبار
 لونه قابل للصورة المعينة واصل باعتبار
 كون المركب ما هو ذاته وتوضعا باعتبار لونه
 محال للصورة المعينة بالفضل فان كان فارغا
 فالحال ان كان مؤثرا في وجوده ان يكون
 الا بالمتن الذي يسمي عليه فاعلم ان كل حقيقة
 ما تبني الى الصفة وان لم يكن مؤثرا في وجود
 الشيء بل مؤثرا في المؤثر في الوجود بسبب غايته
 وان لم يكن مؤثرا في الوجود ولا في المؤثر في الوجود
 بسبب شرطه وان كان وجوديا كالوضوء والطهارة

المادة
 اصطلاحات
 التكميل والصور
 اصطلاحات

تكون بقدر الحكمة والعدل
السلطان الصالح

الشيء القصار وعنه يكون الشيء الفخمة
وقد علمت ان كل واحد من هذه الالوان
الفاصلة والاعلى الفاتحة والشرط وذلك لان
المفسم كالجس وكذا واحد من القواعد التي تميز

كل واحد مناه عن غيرنا كالفضل اذا عرفت
هذان علم ان المصادم اخر وجه لبرت شرط
للدلالة الا لثانية اذ لو كان شرط لتمام الحقيقة

[illegible][illegible]

الدلالة الاتزامية بدورها كذا لانها باطله والحرف
مثلها وايضا بيان المدركة فان الدلالة الاتزامية
كما تقدير كون المدركة الى رتبة شرطها يكون
مشروطه بها والشرط يمتنع ان يتحقق بدون
الشرط فان الدلالة الاتزامية يمتنع ان يتحقق بدون
شرطها وهو المدركة الى رتبة ^{الى الدلالة} كما ذكر التقدير
وايضا بيان بطلان لانها كذا عدم اضعاف
الى ملكة فاللفظ الواو عليه دال على الملكية
الى الواو وبالانضمام مع التثنية المدركة بينهما
في الخاتمة بانه ان المع عبارة عن جمع البهر
عما ذكره ان يكون بهر فقولنا على البهر

رسالة في بيان
الاعانة على العمل
في الدنيا والآخرة

البهر كالشيء لا يحجب العلم بآتي كالنقص في
الشيء واللح وعينه من الجواهر والى به على
العدم المضاف اليه البهر بالمطابقة لانه موضوع له
للاعدم والبهر معا وعلى البهر بالانتماء لان
تبعه البهر فان في غير المضاف اليه وهو العدم
فبذلك اضافه والمضاف اليه لان له في
الموضوع له وانما قلنا لان له فان تصور
العدم المضاف يستلزم تصور المضاف اليه اذ
تصور المضاف للماتية كذا هو مضاف بدون
تصور الشيء محلي واذا استلزم تصور العدم
المضاف تصور البهر كتحقق الملازمة الذاتية

هذا الكتاب المصنف في علم الفلك والعلوم
والرياضيات

ينشأ من لفظ الال وهو الين على المضاف فيه
 هو مضاف بالمطابقة الال على المضاف اليه من
 حيث هو مضاف اليه لا انشراح واما المضافة
 الحارضية فغير متحققة منها اذ تصور وجود المجر
 في الخارج ينافي عدمه فيه فتصوره اعا في الخارج
 يلزم اجتماع الوجود والعدم في آن وان هذا الامر
 ضروري لا استحالة **قال** فنقول القول يتقدم
 الى نسبة **اقول** المنطق لا يجتزى من الالفاظ
 من حيث هو منطق بل من المعاني لانها الموصلة
 الى الحروف لا ينفك عن المعاني لانها المستفادة
 من الالفاظ كما مر اورد كذا الالفاظ فان

انما هو في اللفظ لا في المعاني وهو في اللفظ لا في المعاني
 لان اللفظ لا يتقدم على المعاني بل المعاني هي التي
 هي التي يتقدم عليها اللفظ

فان قد تم فنعرف ان الوجود على توفيق المركب
 في الاول على ان القول المذكور في توفيق
 المركب وجودية وفي الوجودية وان
 الاعداد التي تعرف بها هي في الحقيقة
 هي من التفسير لا توفيق لان قوله لانه اما ان
 لا يراد ان شرطية مفصلة والشرطية المفصلة
 بعيد التفسير والتوفيق بينا ومنه ضمني و
 انفسها هو ما تحت الاراد دون المعنى
 والموجودات نظر الى الاراد مضاف على المركب
 وان كان بالنسبة الى المعنى فهو الوجود
 اعلم ان الوجود لا ينفك عن الوجود
 الوجود هو الوجود

فانه عبارة عما يفسد صورة الشيء في العلم
 ما يكون في مفهوم سبب كالجسم فانه
 عبارة عن علم العلم عما يشاهد ان يكون علما
قال والمجازة بدل عما جسم **قوله** فيه نظر
 لان المجازة لا يدرك الا على جسم وهو زائد في
 الجواز اذ هو يميز بين الاعم لان يقال المراد
 من السبب السبب النوع لا السبب الشخصي
 والجواز بدل عما النوع المعينه وهو نوع الجواز
 فان قلت للجواز ليس نوع الجواز وزاد
 ليس بدل عما الجسم المعينه فيكون لا وجود للنوع
 الا في ضمن زعم اذ هو فاذا كان زعم اذ هو

فان قلت للجواز ليس نوع الجواز وزاد
 ليس بدل عما الجسم المعينه فيكون لا وجود للنوع
 الا في ضمن زعم اذ هو فاذا كان زعم اذ هو

مرساة النوع مرساة فيكون للجواز
 الجواز هو النوع المعينه **قال** الاول ان لا يكون له
قوله ان القسم الاول من الجواز ان لا يكون للفظ
 الموضوع لفظ واحد سواء كان ذلك المفعول اول
 فيكون هذا الاول ان لا يكون له قسم من الجواز
 الاول كون اذا كان علما شخصيا كان وقائيا
 كون اذا كان علما للفظ فله كون على كماله
 لما وانما فيه تميز علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا
 فذكر ان يكون مفدا وفاقلا **قوله** والثاني ان يكون له
قوله ان القسم الثاني من الجواز ان لا يكون للفظ
 الموضوع لفظ واحد سواء كان ذلك المفعول اول

غير يخرج صوته الاول وقبح هذا زيدا او قال
 او عمر او اني فكذا قال وهو لم يخرج على لانه
 اذ لم يلح على كان مقصدا فيكون كليا لا رخصا

قار وان لم يلح نفس بغير مضمونه عن الاشتراك
 بينه وبينه **قار** واعلم ايضا ان المادام علم

منه الاشتراك مطابقة الحاص في الشيء الكثيرين و
 في المطابقة للكثيرين ان لا يخصصه منفعته كذا واحد
 بها اثر مجزى وان اذ اراد زيدا ووردناه عن
 شخصاته جميع منه او سائر الصور ان لا يخصصه
 الموانع عن التوافق واذا ارادنا به بعد ذلك فانه
 ووردناه ايضا جميع منه صورة اذ لا يخصصه

لان المخصوص بالاشارة
 لا يخصصه بالاشارة
 لان المخصوص بالاشارة
 لا يخصصه بالاشارة

هذا هو المقصود من قوله
 ان المخصوص بالاشارة
 لا يخصصه بالاشارة
 لان المخصوص بالاشارة
 لا يخصصه بالاشارة

بل الحاصي الان هو الحاصي **انفا** **قار** وانما بقدر الحاصل

ولان ما بالنسبة **قار** في لوفى الحق الجود

اما ان يتبعه مضمونه من الاشتراك ولا يتبعه لوفى

اذا المخصص به ذلك المضمون من الاشتراك بينه وبينه

في نفس الامر وعدم منفعة عن الاشتراك بينهما في نفس

الامر ان اشياء اشتراكه بينه وبينه وكثيرين وعدم اشياء

الاشراك بينهما في نفس الامر بل ان يكون مجموع

واحد يوجب دافعا ضد لغيره فيكون ما لهما

من الاشتراك في فاما بقدرهما بالنسبة **قار** ان المخصوص

منه مضمون اللفظ المفرد وعدم منفعة الفعل

منه الاشتراك انما يلح المضمون في المعنى ثم ان

الاشراك بينهما في نفس الامر بل ان يكون مجموع

واحد يوجب دافعا ضد لغيره فيكون ما لهما

من الاشتراك في فاما بقدرهما بالنسبة **قار** ان المخصوص

منه مضمون اللفظ المفرد وعدم منفعة الفعل

منه الاشتراك انما يلح المضمون في المعنى ثم ان

الاشراك بينهما في نفس الامر بل ان يكون مجموع

لا قسمه ذاتي وعرضي اه **اقول** لا في قسمه
 المؤد الى الكل والجزء ابتداء بالكل وبيان
 افه واحكامه فقال الكل ينقسم الى قسميه
 ذاتي وعرضي لانه الى الكل اما ان يكون داخلا
 في فئته الا افراد المذمومة كمن سوار كان
 شخصيه ونوعيه او لا يكون داخلا فيها فان
 كان داخلا فهو الكل لذاته كالجوهر لانه
 لا ان كان فان كان حقيقة زيد وعرويه
 وعبراني الا افراد الشخصيه المذمومة كمن
 ان كان والجوهر داخلا في ما به ان يكون
 مركبا في طوره وانما هو وكذا الجوهر كذا

لا يمكن فرض الاشتراك في ذاته **قال** الكل ينقسم الى
 قسميه ذاتي وعرضي لانه الى الكل اما ان يكون داخلا
 في فئته الا افراد المذمومة كمن سوار كان
 شخصيه ونوعيه او لا يكون داخلا فيها فان
 كان داخلا فهو الكل لذاته كالجوهر لانه
 لا ان كان فان كان حقيقة زيد وعرويه
 وعبراني الا افراد الشخصيه المذمومة كمن
 ان كان والجوهر داخلا في ما به ان يكون
 مركبا في طوره وانما هو وكذا الجوهر كذا

لا قسمه ذاتي وعرضي اه **اقول** لا في قسمه
 المؤد الى الكل والجزء ابتداء بالكل وبيان
 افه واحكامه فقال الكل ينقسم الى قسميه
 ذاتي وعرضي لانه الى الكل اما ان يكون داخلا

في فئته الا افراد المذمومة كمن سوار كان
 شخصيه ونوعيه او لا يكون داخلا فيها فان
 كان داخلا فهو الكل لذاته كالجوهر لانه
 لا ان كان فان كان حقيقة زيد وعرويه
 وعبراني الا افراد الشخصيه المذمومة كمن
 ان كان والجوهر داخلا في ما به ان يكون
 مركبا في طوره وانما هو وكذا الجوهر كذا

جاء في جواب
مقدور فذكر انه يعرف
الذي لا يدرى ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان
في ذلك النوع ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان

بالنسبة الى النوع والبنو وعبرنا عن الافراد النوع
المندرجة تحت الحيوان والمراد من الاقول في
قولنا ان يكون دافعا عما لا يوجب ببدل
نفس الماهية في الكلي الا ان كان ما اراد صاحب
المتن في الاقول انما هو المراد من بعد ذلك
نقيم الكلي الذي الى الجنس والنوع والفصل
وان لم يكن دافعا ان لم يكن الكلي دافعا
في حقيقة الا اذا زاد المندرجة تحتها
والنوعية كما كان فارها عنها فهو كلي
عرض كالصفا فكل ما ينسب الى زيد وعمر وفان
فارها عن حقيقةهما لان معتبرا لما لهما

والمراد من الاقول انما هو المراد من بعد ذلك

بما في جواب
مقدور فذكر انه يعرف
الذي لا يدرى ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان
في ذلك النوع ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان

والصافي والصافي فارها عنها وانما هي
الكلي الا ان كان دافعا لان الذات هو لطيفة
والاول دافعا في الحقيقة والافضل في الشيء
ينسب الى ذلك الشيء والافضل في الشيء
مستويا الى ما يعرف الحقيقة كالصافي
لكن في مثال والنسب الى النوع على
عرض فان فقه لم اورد الا ان مثالا
لكن لم يورد في اورد الا ان مثالا
هو الا اذا كان فقه في اورد الا ان مثالا
احدهما التبيين على ان لا يمكن
الحق المذكور فيما تقدم وهو المتصور المسن

بما في جواب
مقدور فذكر انه يعرف
الذي لا يدرى ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان
في ذلك النوع ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان

بما في جواب
مقدور فذكر انه يعرف
الذي لا يدرى ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان
في ذلك النوع ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان

بما في جواب
مقدور فذكر انه يعرف
الذي لا يدرى ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان
في ذلك النوع ان كان
فليس الماهية في النوع انما هي
الذي لا يدرى ان كان

المصنف في القواعد التي هي من أصول الفقه

في تغير الذات بالزمن والعرض لا في الجوهر ان لا يكون
غير الذات

فمثل ما هيته من الذات ولا من العرض ان تغيره
ليس بقابل للتأويل اما عدم قابلية تغير الاول
وهو التغير الذاتي بالزمن لا بالعرض

لما اول قول الحق فليكون المتغير ما نفع عنه لان
التأويل يقتضي دونه تعالى ما هيته من الذات والوجود

بمنه واما عدم قابلية التغير الثاني وهو التغير العرضي
بالزمن لا بالتأويل بعض الاول فانه ما يجي في قوله

اعلم ان الذات لا تبني الوجود او فصلها بالماهية
لان الذات لا يتغير في الوجود ولا في الجوهر

دونه تعالى ما هيته في الوجود وما يجي في قوله اعلم انه غير

بمنه قال لا ينفك ان الذات هو المتسبب للذات
اقول اعترض الشيخ على من يجعل تعالى ما هيته ذاتية بان

الذات هو المتسبب الى الذات فلما يجوز ان يكون
ما هيته ذاتية والا ان كانت ذاتية لكانت انساب

الشيء الى نفسه وهو محال لان الشئ يقتضي المفاصلة
بينه وبين نفسه

على هذا اعترض بان هذه التسمية الى سببه ما هيته
ذاتية ليست بتعريف لما هيته لقوته في تسمية احوال

ما هيته في يد ذكره ان التسمية الى نفسه بل انما هي
ان هذه التسمية اصطلاحية فليذكر ذلك في رد

وبعضهم اجاب على هذا جوابا آخر في تقدير اسمهم في رد
ان التسمية اصطلاحية فليذكر ذلك في رد

اعترض الشيخ على من يجعل تعالى ما هيته ذاتية بان

الذات هو المتسبب الى الذات فلما يجوز ان يكون

ما هيته ذاتية والا ان كانت ذاتية لكانت انساب

الشيء الى نفسه وهو محال لان الشئ يقتضي المفاصلة
بينه وبين نفسه

الشيء لغوي بان يقال ان الله كما يخلق على ما يشاء
لذلك يخلق على ما صدق عليه ما يشاء من الافراد فيراد
من الله بهذا المعنى ان في خلقه لا يشبهه في ما يشاء
لما صدق على عليم من الافراد كما يمكن ان يشاء
اما ان يشاء الى ما صدق عليه ويجوز ان يكون
منها فينسب اليه الى الافراد ويزال اليه الى ما يشاء

نفسها **قال** اعلم ان الله انما يخلق او يخلق او يخلق
اقول طبع في ذلك ان الله انما يخلق او يخلق او يخلق
منها وهي ان الله انما يخلق او يخلق او يخلق
ما يشاء في خلقه فيكون ان يشاء او يخلق او يخلق
هو خارج عن ما يشاء ولا يخلق او يخلق او يخلق

كالله والخلق

سأل عن زيد بما هو كذا لولا ان الله لا يخلق
فلو ان الله لم يخلق لولا ان الله لا يخلق
او بما هو خارج عنه وهو ان الله لا يخلق

صحي لان كل واحد من ليس على ما يشاء زيد وعرو
في لاج اما ان يكون السؤال بما هو سأل عن
واحد او اثنين فان كان عن شيء واحد كان السأل

طالب العلم انما يشاء في كل واحد من كان عن
اشياء كان طالب العلم انما يشاء في كل واحد من كان

سأل عن الله والخلق بما هو كذا لولا ان الله لا يخلق
فما كان الله انما يشاء في كل واحد من كان
زيد لولا ان الله لا يخلق او يخلق او يخلق

الخلق

الخلق

وبما ان الملكية للملك الوض قدما كان الوجود
 متقدما على ما يوضح عليه والمتعلق بالمتعلق اول
 بالقديم من المتعلق بالمتعلق فمما بيان ان الملكية
 الا ان ومتوقفا كقسم منها على بيان اقسام الملكية
 الوض وتوطين كل قسم منها فان قسمه قد تم فمما بيان
 على النوع على ان قد تم النوع على الجنس فصدر الكتاب
 قد تم فمما بيان نظر الجنس من النوع واما تقديم
 على الملكية وتقدم النوع على الملكية فمما بيان النظر
 كما مر واما تقديم النوع على الملكية فمما بيان النظر
 فمما بيان صدر الكتاب **قال** ان كل ثلاثة اه اول
 لان المتعلق على كثيرين فمما بيان معنى الملكية هو

وبما ان الملكية للملك الوض قدما كان الوجود
 متقدما على ما يوضح عليه والمتعلق بالمتعلق اول
 بالقديم من المتعلق بالمتعلق فمما بيان ان الملكية
 الا ان ومتوقفا كقسم منها على بيان اقسام الملكية
 الوض وتوطين كل قسم منها فان قسمه قد تم فمما بيان
 على النوع على ان قد تم النوع على الجنس فصدر الكتاب
 قد تم فمما بيان نظر الجنس من النوع واما تقديم
 على الملكية وتقدم النوع على الملكية فمما بيان النظر
 كما مر واما تقديم النوع على الملكية فمما بيان النظر
 فمما بيان صدر الكتاب **قال** ان كل ثلاثة اه اول
 لان المتعلق على كثيرين فمما بيان معنى الملكية هو

هو موصوف المتعلق على كثيرين بعينه الا ان لفظ الملكية
 يدل على كثيرين اجمالا ولا لفظ المتعلق على كثيرين يدل
 عليه تفصيلا بل يكون فالوجه كذا ذكره اهل العلم
 سواء في ذلك لانه لا يوجب ان يكون له اكثر من
 الملكية بل هو ما يوجب ان يكون له اكثر من
 ليعمل به فمما بيان على كثيرين واما ذكره على كثيرين
 فمما بيان ليعمل به فمما بيان على كثيرين واما ذكره على كثيرين
 ان هذا التوفيق ليس ولا بد من توفيق ليس فمما بيان
 ليعمل به النوع والتوفيق ليس فمما بيان على كثيرين
 فمما بيان فمما بيان فمما بيان فمما بيان فمما بيان

وبما ان الملكية للملك الوض قدما كان الوجود
 متقدما على ما يوضح عليه والمتعلق بالمتعلق اول
 بالقديم من المتعلق بالمتعلق فمما بيان ان الملكية
 الا ان ومتوقفا كقسم منها على بيان اقسام الملكية
 الوض وتوطين كل قسم منها فان قسمه قد تم فمما بيان
 على النوع على ان قد تم النوع على الجنس فصدر الكتاب
 قد تم فمما بيان نظر الجنس من النوع واما تقديم
 على الملكية وتقدم النوع على الملكية فمما بيان النظر
 كما مر واما تقديم النوع على الملكية فمما بيان النظر
 فمما بيان صدر الكتاب **قال** ان كل ثلاثة اه اول
 لان المتعلق على كثيرين فمما بيان معنى الملكية هو

[illegible]

كان متولياً في جواب آية شيء هو وعالم يكون ما به
مختصة شريكه بما كان مفيد وفائدة لم يكون
متولياً في جواب هو فان قدما السرة ان
الوضع العام لا يكون متولياً في جواب هو ولا
في جواب آية شيء هو فقد ان الوضع العام عالم
يكون ما به ولا يميز لما به بل هو عرض عالم
لم يكن متولياً في جواب هو ولا في جواب آية شيء هو
قوله قولاً ذاتياً ببيان الواقع لا لا فترزم شيء
قال وان كان كذلك متولاً في **اقول** ودرست
الى العظم التي في الذات وهو الشيء وهو الشيء
وهو ما يخص متولاً في جواب هو في الشريعة

ولا ما هيته
اعلان قايه قوله قولوا اني انا واسطة بينه
مقد على كبره الان والفرق بلا واسطة وعلى كبره
تلا على الان بقوله على الان والفرق بلا واسطة
وعبره كبره على الاقوال اني

المفردات

والخصوصية معا ويسمى هذا القسم من الأقسام
 شاملا له ما ينسب إلى أفراد الشخص في ربه و
 غيره وبما يميزه عن أفراد لانه إذا كان هذا
 الأفراد على سبيل المثال بان يقال ما هم كان
 جواب أن كان لأن اسمهم طلبا لعمامة
 المشتركة بينهما والعمامة المشتركة بينهما لأن
 فالكس فيكون جوابا عما إذا أراد الأفراد
 في السؤال بأن سأل عن زيد فخطأ أو عن عمرو فخطأ
 كان الجواب أيضا أن كان لأن السؤال عما أراد
 على سبيل المثال إذا طلب لعمامة الشخصية لعمامة
 والعمامة الشخصية لعمامة ١٩ و١٩ هو أن يكون

عند القسم من النوع بالبيان

في قسم من النوع بالبيان

في قسم من النوع بالبيان

فقط فتعريفه بهذا النوع يكون مقولاً وب
 ما هو كسب الشبهة والخصوصية معا فان قيل فتعريف
 النوع في جواب ما هو كسب الشبهة والمقولة في الخصوصية
 ليست في زمان واحد فليس يصح قول ما في جواب عنه
 ان افراد شئ من مذهب الوصفية ان يكون كسب
 مقولاً في جواب ما هو كسب الشبهة ولونه كسب يكون
 مقولاً في جواب ما هو كسب الخصوصية للنوع في زمان
 واحد لان المقولة في زمان واحد **وكسب** بانه
 كل مقول على كثيرين متعريف بالعدد **وقال** الكلام
 بهذا الكلام بان كسب في وقت واحد في النوع العام
 ما يقيد الا بقرينة ان فيه ما يقيد الذي فيه به الجنس
 وانما هو على ترتيب في كسب في كسب
 وانما هو على ترتيب في كسب في كسب
 وانما هو على ترتيب في كسب في كسب

في قسم من النوع بالبيان

في قسم من النوع بالبيان

قلت لا أدري ان يكون في بعض النسخ الخاصة والوجه

بقيده واحد وهو العبد الا لفرقان قلتم لم يبد قولهم

کشتن به اعدای بالا فرادین و درون طغیان و قتل

لوم يقيد به لفظ الجنس لوتن النوع لان الجنس ينج

مغولان واک ما هو علی کثیرین مختلفه بالعدد ایضا

كالحيوة في قوا. ما زيد وعرو وهد الفوس وذاك الوك في قوا وروعي

وَأَنَّ كَانَ مَعْلُومًا بِبُشْتَاكِ السَّوَالِ عَلَى صَفِيحَةٍ

المختلفة وكيفية المنفعة في علم الواحد

وان كان في الدنيا اهل الحق هذا شروع في

بيان القسم لا يفرق الدالة ولا بد منها في كل الشروع

المقصود من معرفة قاعدة بيان السؤال بالاسم هو على

بسم الله الرحمن الرحيم

عنه فام احمد ان لا يزاو على الاشياء

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ يَزِيدَ عَلَيْهِ قَيْدٌ وَهَوْنٌ وَأَنَّهُ صَقْلٌ وَ

فالتفتا ان رآه عليه في عهده فقط قال كان الاول

لکان لطافت بینه سوار لکان و فصل قرینا اول عید

اوفاتہ کی ادھل عنہ باقی شے ہو بیچے ان بچہ

في جواب انه ناطق اوصي اوصياي لان كلا

منها يميزه عن غيره في الخط وان كان الثاني

في ان يكون بالغض وصدمة لان المميز الذي هو

الفصل لا یزید الا ذل عنہ بائی شے ہو یا نہ

بصیران نبیانی و الحوائج انہ ناطق اوصاف و لایق

انه هذا هو وان كان العا لث كان الجواب بالي فلهذا

کتابخانه دار الفوارق

السؤال الثاني عشر

كما اذا سئل عن ان كان شيء هو في عضة كان
 الجواب عنه انما عضة كالمضا فكذا عضة هذه
 العادة فتقول ان الراه الذي لا يكون متولاه جواب
 ما هو عين يكون متولاه جواب الى شيء هو ذاته
 هو الغرض وما هي في قوله بل متولاه في جواب الراه
 هو ذاته بوجه ففان فسرته بوجه ما يميز الراه

وتم هذا التفسير وكذا ان كان ما يميزه لا يوضع
 حيث ان يكون له جنس واحد عند التقدير واما
 عند التميز فترى في كل واحد من تركيب الراه
 اربعين مت وبينه كان كل منها فصد له ولا
 الاقتصار من على التميز تركيب الراه اربعين
 المتولاه في كل واحد من تركيب الراه

اربعين مت وبينه عند التقدير وجوابه عند
 المتأخرين **قال** ولو قال اولى الوجود ايضا **قال**
 انه لو قال صاحب الغنى اولى الوجود بعد قوله الجنس
 كان اشمل من قول النفع الذي يميز الراه في ركنه

في الجنس كفضل الراه والحيوة والنفع الذي
 يميز الراه في ركنه الوجود كما اذا كان الراه
 المركبة من اربعين مت وبينه او امور مت
 في تميزه متولاه جواب الراه في ركنه
 اذا اضمن ان ما يميزه مركبة من **د**

د مت ويان في الصنف كان
 كل منها يميز ما يميزه **ب** عاين ركنه الوجود

والا فليس يميزه عدمه وفضله كما
 وقد هذا وجوده في ركنه

واختياره لخواصه الفاظه وهو قول لا وجود للعالا في ضمن الخاص به

فان قيل انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال

قال بنى على بطلان تركيبها

على بطلانها بانها لا تكون مركبة
 من شيئين وانما لا يكون احد الامرين الى الآخر
 من وجه واحد وهو كقولنا ووجوبها في بعض افرادها
 لا يتحقق البعق لجمع كمال الانهال او كجانب

فان قيل انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال

قال بنى على بطلانها

على بطلانها بانها لا تكون مركبة
 من شيئين وانما لا يكون احد الامرين الى الآخر
 من وجه واحد وهو كقولنا ووجوبها في بعض افرادها
 لا يتحقق البعق لجمع كمال الانهال او كجانب

انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال

انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال

قال بنى على بطلانها

على بطلانها بانها لا تكون مركبة
 من شيئين وانما لا يكون احد الامرين الى الآخر
 من وجه واحد وهو كقولنا ووجوبها في بعض افرادها
 لا يتحقق البعق لجمع كمال الانهال او كجانب

انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال

انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال
 انما يقال انما يقال انما يقال

الحمد لله

وهرنا فاكسب لك لانه جميع ان يكون قوله
بنك ليرفع النجوم لا الجنب لان المنطقية (او)

خبر
ان
ان

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

عن علي بن ابي طالب

[illegible]

واعلم ان الوصف هو الذي يميز
المعارف عن غير المعارف
والمعارف هي التي لا تتغير
وغير المعارف هي التي تتغير
والوصف هو الذي يميز
المعارف عن غير المعارف
والمعارف هي التي لا تتغير
وغير المعارف هي التي تتغير

ان الوصف هو الذي يميز
المعارف عن غير المعارف
والمعارف هي التي لا تتغير
وغير المعارف هي التي تتغير
والوصف هو الذي يميز
المعارف عن غير المعارف
والمعارف هي التي لا تتغير
وغير المعارف هي التي تتغير

ان الوصف هو الذي يميز
المعارف عن غير المعارف
والمعارف هي التي لا تتغير
وغير المعارف هي التي تتغير

كالشيب والشباب اول يقع
وصاله وكما ان الوصف هو الذي يميز
المعارف عن غير المعارف
والمعارف هي التي لا تتغير
وغير المعارف هي التي تتغير

ان الوصف هو الذي يميز
المعارف عن غير المعارف
والمعارف هي التي لا تتغير
وغير المعارف هي التي تتغير

ان الوصف هو الذي يميز
المعارف عن غير المعارف
والمعارف هي التي لا تتغير
وغير المعارف هي التي تتغير

فيكون المفوض رسوما لا حدودا والحق انما هو
 حدودا اذ لا ما بينه للجنس وراى هذا الحق قروا
 اذ لا يقع يكون لشيء من الالوهة مفولا على كثير
 مختلف في الحقيقة فاما هو ويكون ان
 نوعا الالوهة مفولا على كثير في الحقيقة بالعدد
 دون الحقيقة واثباته هو وفي غيرها اوراق
 وقد يقال انما كان هذه التوفيق رسوما لا
 المفولة عارضة في التوفيق والتوفيق بالارض
 رسم واذ لا للجنس لغة هو المسمى الذي ان
 مختلف في الحقيقة سواء بين علم او لم يقع
 واما المفولة يوافق في الحقيقة زوده في باب شبهه
 العارض بالموجود في ان العلم في توفيق الجنس المنطق و
 الجنس المنطق

فيكون المفوض رسوما لا حدودا والحق انما هو
 حدودا اذ لا ما بينه للجنس وراى هذا الحق قروا
 اذ لا يقع يكون لشيء من الالوهة مفولا على كثير
 مختلف في الحقيقة فاما هو ويكون ان
 نوعا الالوهة مفولا على كثير في الحقيقة بالعدد
 دون الحقيقة واثباته هو وفي غيرها اوراق
 وقد يقال انما كان هذه التوفيق رسوما لا
 المفولة عارضة في التوفيق والتوفيق بالارض
 رسم واذ لا للجنس لغة هو المسمى الذي ان
 مختلف في الحقيقة سواء بين علم او لم يقع
 واما المفولة يوافق في الحقيقة زوده في باب شبهه
 العارض بالموجود في ان العلم في توفيق الجنس المنطق و
 الجنس المنطق

واما يكون المفولة في ارض منوع الجنس المنطق قوله
 كل مفول على كثيرين ان عارضة للجنس الطبيعي
 فافهم فان المفولة عارضة للجنس الطبيعي الذي
 هو موافق للجنس المنطق الذي كما ناه فيه **قال**
 كما انما سبب ذكر التوفيق **اقول** ان السبب
 على تقدير ان كان ان يكون له ان اللبث ما هي
 وراى ان المفوض ذكر التوفيق الذي هو اعم من المفوض
 واكم لان عدم العلم بانها حدودا في عدم العلم
 بان تلك المفوضات حدودا للكميات لا بوجوب العلم
 بانها ان المفوضات رسوما لا بوجوب العلم
 العلم بانها رسوما واما وجوب العلم بانها رسوما
 هو العلم بعدم كونها حدودا لان العلم

فيكون المفوض رسوما لا حدودا والحق انما هو
 حدودا اذ لا ما بينه للجنس وراى هذا الحق قروا
 اذ لا يقع يكون لشيء من الالوهة مفولا على كثير
 مختلف في الحقيقة فاما هو ويكون ان
 نوعا الالوهة مفولا على كثير في الحقيقة بالعدد
 دون الحقيقة واثباته هو وفي غيرها اوراق
 وقد يقال انما كان هذه التوفيق رسوما لا
 المفولة عارضة في التوفيق والتوفيق بالارض
 رسم واذ لا للجنس لغة هو المسمى الذي ان
 مختلف في الحقيقة سواء بين علم او لم يقع
 واما المفولة يوافق في الحقيقة زوده في باب شبهه
 العارض بالموجود في ان العلم في توفيق الجنس المنطق و
 الجنس المنطق

فيكون المفوض رسوما لا حدودا والحق انما هو
 حدودا اذ لا ما بينه للجنس وراى هذا الحق قروا
 اذ لا يقع يكون لشيء من الالوهة مفولا على كثير
 مختلف في الحقيقة فاما هو ويكون ان
 نوعا الالوهة مفولا على كثير في الحقيقة بالعدد
 دون الحقيقة واثباته هو وفي غيرها اوراق
 وقد يقال انما كان هذه التوفيق رسوما لا
 المفولة عارضة في التوفيق والتوفيق بالارض
 رسم واذ لا للجنس لغة هو المسمى الذي ان
 مختلف في الحقيقة سواء بين علم او لم يقع
 واما المفولة يوافق في الحقيقة زوده في باب شبهه
 العارض بالموجود في ان العلم في توفيق الجنس المنطق و
 الجنس المنطق

لا يدل على ما بين الشيء وصفيته وهو رذاته
 وهو ما بين الشيء وهو كالموجود المطلق ما بين
 ما كان بين الشيء على وجه ما عداه **قول**
 فقد لا يروى التسلسل **قول** قد قول والى على
 ما بين الشيء وهو كالموجود قول والى على ما بين
 الشيء وبينه فلا بد من مدخل بين الشيء وبينه
 ولا بد من وجود الوجود ليس معنى الوجود بل وجوده
 أو أنه فلا بد أن لا يجب كذا كذا بل يجب
 بأن التسلسل غير لازم لأن موقوف الموقوف فيه
 هو غير موقوف لما موقوفه إنما يبدأ به
 أو أنه أو يكونه معلوم بالكلية ما بين
 التسلسل ههنا إنما هو في الأمور الاعتبارية
 جواب الثاني

لا يخاف
 العلوم بالكلية
 لا يكونه في
 لا يقطعها
 لا يقطعها
 لا يقطعها

ية والتسلسل فيها ليس بحال لأن التسلسل ينقطع
 ما ينقطع المعتبر وهو الذي يتكلم به
 حيث الشيء وفصله الزينيه لطبيته ما بين
 أو بعيد لأنه إن كان الجواب عن السؤال عما بين
 وعرفنا ما بين ركنا فيه الذي في ذلك
 الجواب عننا وعن كل ما بين ركنا فيه فهو
 الجنى العتيق كالموجود ما بينه إلى الأبد فان
 الجوان جواب عن السؤال عن المكان والوجود وهو
 الجواب عنه وعن جميع الأنواع التي ركنا لها
 في الجوانه وإن كان الجواب عن ما بينه وعن
 بعض ما بين ركنا فيه غير الجواب عننا وعن بعض
 الآخر وهو ليس بعيد كالمسلم ما بينه إلى

والاعتبار بالوجود
 في الخارج
 فلا تحقق التسلسل في الأمور
 فلو لم يكن التسلسل في الأمور
 فلو لم يكن التسلسل في الأمور

فلا تحقق التسلسل في الأمور

فان النبات والحيوان اذا كان فيهما اي
 في الجسم ان كان في الجسم ان كان يكون جوابا عنه
 وعن بعض الاشياء وهو ان ركة النباتية و
 لا يكون جوابا عنه وعن بعض الاشياء ركة الاول
 وهو ان ركة الحيوانية بل هو ان ركة ركة
 للحيوانية للحيوانية والعصاة ايضا اما ركة او
 بعيد لان الفصل ان كان يميز الشيء عن جميع
 من ركة ركة الجنس الوتيد فهو فصل قريب
 كما ناطق للسان فانه يميز الانسان عن جميع ركة ركة
 في الحيوانية وكما يصح للفرس وان كان يميزه
 عن ركة ركة الجنس البعيد فهو فصل بعيد
 كما في سائر الكائنات والفرق فانه يميز كل واحد منها

فان النبات والحيوان اذا كان فيهما اي في الجسم ان كان في الجسم ان كان يكون جوابا عنه وعن بعض الاشياء وهو ان ركة النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض الاشياء ركة الاول وهو ان ركة الحيوانية بل هو ان ركة ركة للحيوانية للحيوانية والعصاة ايضا اما ركة او بعيد لان الفصل ان كان يميز الشيء عن جميع من ركة ركة الجنس الوتيد فهو فصل قريب كما ناطق للسان فانه يميز الانسان عن جميع ركة ركة في الحيوانية وكما يصح للفرس وان كان يميزه عن ركة ركة الجنس البعيد فهو فصل بعيد كما في سائر الكائنات والفرق فانه يميز كل واحد منها

ان طبع

منها عن ركة ركة الجسم ان كان فيهما اي في الجسم ان كان في الجسم ان كان يكون جوابا عنه وعن بعض الاشياء وهو ان ركة النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض الاشياء ركة الاول وهو ان ركة الحيوانية بل هو ان ركة ركة للحيوانية للحيوانية والعصاة ايضا اما ركة او بعيد لان الفصل ان كان يميز الشيء عن جميع من ركة ركة الجنس الوتيد فهو فصل قريب كما ناطق للسان فانه يميز الانسان عن جميع ركة ركة في الحيوانية وكما يصح للفرس وان كان يميزه عن ركة ركة الجنس البعيد فهو فصل بعيد كما في سائر الكائنات والفرق فانه يميز كل واحد منها

لكن ان كان في الجسم ان كان في الجسم ان كان يكون جوابا عنه وعن بعض الاشياء وهو ان ركة النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض الاشياء ركة الاول وهو ان ركة الحيوانية بل هو ان ركة ركة للحيوانية للحيوانية والعصاة ايضا اما ركة او بعيد لان الفصل ان كان يميز الشيء عن جميع من ركة ركة الجنس الوتيد فهو فصل قريب كما ناطق للسان فانه يميز الانسان عن جميع ركة ركة في الحيوانية وكما يصح للفرس وان كان يميزه عن ركة ركة الجنس البعيد فهو فصل بعيد كما في سائر الكائنات والفرق فانه يميز كل واحد منها

الحجة التي هو المركبة من قسمين وكذا الكلام يستعمل
 في التوقيف وهذا النوع كما في العقيدة المخطوطة ان
 يعني ان العقيدة بطلانها على المخطوط
 كونه قائم وثباته على المفعول وهو الذي يترجم
 برئيه قائم اما بالاشتراك للفظ بان يكون العقيدة
 موضوعا لها او باحقيقة والجاز بان يكون
 موضوعا لاهلها دون الآفاق طه في كل
 الموضوع له حقيقة وكل الآفاق بعدة بينها
 جاز والبيان اول لان المقبر هو العقيدة المفعول
 واما المفعولة في اعتبارها لولان على
 المفعولة فتبين حقيقة تبيين الدلائل كما
 الملول فلهذا المخطوط ^{بطلانها} على المخطوط
 القول

ط والمفعول فالقول المخطوط في العقيدة
 المخطوطة والقول المفعول في العقيدة المفعول
 فان قلت زيادة لفظ في قوله كما في العقيدة
 المخطوطة وفي قوله كما في العقيدة المفعولة
 لا يجزئ عن ح لانه يرد منه ان يكون الشيء
 طرف لنفسه قلت المخطوف وهو المفعول
 الكل وهو اللفظ المركب والمفعول العقل
 المركب والفراف كل واحد منهما واحد فان بين
 ان يجمع الشيء طرف لنفسه يتناول الاقوال
 اعتاد ان سوادها كانت الاقوال اعتاد
 اخبارها بالبريد قائم وقام زيد واثرا
 كاطرب وبقرب ولا تفرق وهو ان كانت

الاقوال ان قصه اضافية كمن اراد ان يتبين
كالمؤمن الصالح والمراد ان القصه انما تبغى
الى طلب فائدة يصح السكون عليها وفي غير
الثانيه على غير هذا فضع كثر زعم القول
ان قصه اذا التصديق والكذب
بحرمان في الخبز دون الاشياء والقول ان في
لان صدق القول مطابق للحكم للواقع وكذبه
عدم مطابق له ولا حكم واقع في نفس الامر
الاشياء والتعديلات **قال** وفيه سطر وجه
السطر ان بعض الخبيث وهو قول ردا بوجه
قائم وزيد قائم بهما ده زيد يس قائم و
ليكون ان طوى يستعمل بنفسه فذبحه عن

عن نون الخبيث فلا يكون نونها جامعا ودفع
في نون الشرطيات فلا يكون هو ما في وقد
وجب لئلا ان يكون جامعا وما في هذا خلف
واجب عنه بان المراد بالخوف في نون الخبيث
من ان يكون بالفعل كزيد قائم او بالقوة وهو
الذي يمكن ان يوضع المود موصوفه فلا طراف
في العقبات بالكونه وان لم يكن موداة بالفعل
الا انه يمكن ان يعبر عنها بانها موداة واقفا
ان هذا اكل والموصوف محمول على غير ذلك
الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عنها طرفا
بالفلا موداة فلا يقال في الشرطيات
هذه العقبة تلك العقبة بل يقال ان كحق

هذه العقيدة حقيقة العقيدة في الحقيقة وانما تحققها
 هذه العقيدة او تحقق تلك العقيدة في الحقيقة
 وهي ليست بالغا فلا مؤداه وفيه فلا يمكن التغير
 عن طرف الشرطية بغير دين واقلة ان يقال هذا الموضع
 لذلك المذهب وذكر معانده لذلك المذهب
 فدخل الشرطية في توفيق الحبيب بن علي
 الجواب المذكور **قوله** ان كانت الشمس طالعة
 فالسحاب موجود **قوله** فان يكلم في هذه العقيدة
 بصرف حقيقة وهي ان السحاب موجود على تقدير
 صدق حقيقة اخرى وهي الشمس طالعة فان
 قلت ان طرف الشرطية يستلزم حقيقة لان اداه
 الشرطية كغيرها عن ان يكون حقيقة فقلت هي

هي وان لم يكونا حقيقة بالفعل لكنهما حقيقة
 بالضرورة **قوله** ان يكون ليس ان كانت
 الشمس طالعة فالسحاب موجود **قوله** فان قد يكون
 في هذه العقيدة سلب صدق حقيقة وهو السحاب
 موجود على تقدير صدق حقيقة اخرى وهي الشمس
 طالعة **قوله** ان يكون ان يكون العدد زوجا
قوله فان حكم في ان يكون العدد زوجا في
 يكون **قوله** ان يكون ان يكون ان يكون اسودا
قوله فان يكلم في هذه العقيدة سلب حقيقة في
 كون ان يكون اسودا وبها يكون كائنا فان يجوز
 ان يكون اسودا وكائنا شيئا المستقلة
 بالشرطية ظاهرة كائنا على ادان الشرط

والثانية المفصلة بها فن برئها المفصلة
 في الطرفين فليست بينهما مركبة العقنيتين
 فيكون في الشرطية في المفصلة حقيقة وفي
 المفصلة مجازا بل اذا لا تفرق في كل على
 كما قسم العقنيتين الى حكمية وشرطية شرع
 الآن في الحكمية وانما قدم مباحث الحكمية على
 مباحث الشرطية لانه اقدم اقرارا بالنسبة الى
 الشرطية واما هو اقل اقرارا اول بالتقديم
 وقد عرفت ان للعقنيتين طرفين اهدى الحكم
 عليه في العقنيتين والآثار الحكمية به وبالحكم
 عليه في العقنيتين الحكمية بوصفها لانه انما وضع
 لان حكم عليه شيء انما يبا او سببا وهو الحكم به

في العقنيتين
 في الشرطية
 في الحكمية

به والحكم به فيها الحكمية بسبب تحول لانه انما وضع
 لانه جعل على شيء وهو الموضوع واعلم ان المراد من
 الموضوع الاضافي وهو المحل الموضوع عليه اذا فعل
 الانسان فهو ان كان المقصود من الاضافي افراده المتكثرة
 من زيد وعمر وغيرهما وفي الجواب عن قولهم وهو صميم
 صميم على معنى بالارادة والحكمة في الآخرة والنسبة
 التي يرتبط بها المحل بالموضوع وتسميته حكمية
 ولم يذكر المقصود بالارادة في الحكمية ولا بد منه
 لانه يريد ان يبين اسم مباحث افراده في عقنيتين العقنيتين
 الى الحكمية والشرطية وانما ذكر في العقنيتين الا الطرفين
 فان قسم لم يذكر من هذه الا افرانها لئلا يفتقد

لان ذلك لا يحرف كثيرا
 فيقيم العقيدة ثانيا الى الموجبة وسالبة **الاول**
 هذا تقيم ثمة للعقيدة لانه انفسه اول الالحية
 والشرطية وثانيا الى الموجبة والسالبة لان الحلية قسم
 من العقيدة ومن الالحية يقيم ولا باعتبار النسبة
 حكمية الى الموجبة والسالبة والعقيدة الاولى للقيم قسم
 ثانيا للقيم فيكون الانفع الى الموجبة والسالبة **حلية**
 انت ثانيا للعقيدة فان قلت ففي هذا يلحق ان
 يكون القسم الثاني للعقيدة انفع الشرطية من قبل
 المتصلة ومنفصلة وان يكون انفع الحلية الى
 الموجبة والسالبة قسم ثلثة لما قلنا هذا هو الذي

الى العقيدة كالمطلوب في المعنى

انظر كذا ان كانا ننظر الى الممكن ان ذلك الشرطية
 في هذا التقيم لانه يمكن ان يقال العقيدة الموجبة او
 سالبة لانه ان كان الحكم العقيدة بالابقاء فاي
 وان كان بالانقضاء فسلبي الى عدم انذاره **امكان**
 الحلية في ذلك التقيم وهو انفع الشرطية الى المنفصلة
 والمنفصلة مع ان المعنى كما ذكر العقيدة في العقيدة
 الثانية وهو انفع العقيدة الى الموجبة والسالبة
 دون الاولى ومن انفع الى المنفصلة والمنفصلة
 جميع انفع العقيدة الى الايجاب والسلب قسمته
 ثانيا للعقيدة دون الانفع الى المنفصلة والمنفصلة
و وان كان كل ما بان يقال الموضوع محمول **الاول**

زعم بعض المتأولين ان العقب بالكتابة يكونان
 بحر وكونان لانه على ان يكونا فاصلة عن
 وجه ظهر واركتب الى تكلف بوضع ان عدم زوجه
 فانه يحتمل ان تاتي به هذا العلم ثم يحتمل اذا زيد
 لا الذي قد يصح فيقال لاني تكلمت ان كانت
 على بعض بان ثبات الموضوع محمول كما زاده الشبهة
قال وكل واحد من العقبين الموصية والسالبة **اقول**
 هذا في العقبين الموصية باعتبار الموضوع وبيان
 اخصر باعتبار وجه في ثلثة اقسام مخصوصة و
 مخصوصة واهلية وذلك لانه ان كان الموضوع في العقبين
 مطلقا المتداولة في العلوم شخص معينا ورتبا فثبت

كمشهور

حقيقيا فالعقبين مخصوصة وشخصية ووجه الشبهة
 والمثالي كما هي في ان الشبهة وان لم يكن موضوع
 الملية مخصوصا بربط بل يكون مطلقا غير معلوم فان
 يتبين كونه افراد الموضوع الى فان يتبين ان الحكم بالايضا
 والسبب على كل الايراد او على بعضه فالعقبين
 مخصوصة وسورة وايضا ووجه الشبهة في فيه
 وان لم يتبين لانه على **قال** والسورة الملية
 الموصية **اقول** سور الموصية الملية كذا واليعود
 وطرا وقرينة وكافة والاولى والسلام في نفع استغراق
 نحو ان ان لن ضرورية الا الذي استوا وسور
 الية الملية لانه ولا واحد في واحد من ان

هذه الشبهة في جميعها

لا شأنا

بحر وسور الموجبة للزينة بغير و واحد كذا واحد ان
 كانت وسور الية للزينة ليس بغير و بعض
 ليس كذا كذا ليس بغير ان ياشق وليس كذا عا شق
 يصح الى العشرون **ق** وان لم يكن ترك **اقول**
 انه وان لم يكن الموضوع في العقبة الحلية شخصيات
 بل كذا غير معينة ولم يكن الحكم على كذا الافراد على بعض
 كذا لم يثبت كذا الافراد فالعقبة تسمى ماملة لترك
 بيان عدد الافراد **قال** لا يملك **اقول** حقه
 الاعتراض ان العقبة الحلية اربعة اقسام لان الحكم
 في العقبة الحلية ان على نفس طبيعة الموضوع
 كذا ان نوعه و طوره بنسب ان طاقه و فضله و صفاته

والصفاته فانه و الماشق عرض عام فان الحكم
 في هذه العقبة على نفس طبيعة الموضوع لا على
 ازاذه او على ازاذه فان كان على الطبيعة فانه
 فالعقبة طليقة ان كان على الافراد فانه على ازيد
 معينة او لا فالاول شقيقة والثاني اما ان يثبت
 كذا الافراد او لا فالاول خصوصته والثاني ماملة
 فانه يصدق صرح الحق طرقة الطبيعة عنه وخصه
 الجواب ان الحكم في العقبة المعبرة في العلم و
 العقبة الطبيعية ليس بمعبرة في العلم لان
 الحكم في العقبة المعبرة على الافراد **طليقة** والحكم
 في الطبيعة على الطبيعة والطبيعة لربها الافراد

فوفى بالغ النعيم لا يكمل بالحكماء بالحضرة كلفه الحيات
 واما في الشرطية فنقول العقيدة الشرطية سواء كانت
 متعينة او منفصلة انما يتكلم بكلمة اذا كان القائل
 لازما للمقدم ان في المنفصلة الرومية او معاذا
 له ان في المنفصلة العادية نداء جميع الارمان وعما
 جميع الاوضاع الى الاول الملكة الاجتماعية مع
 المقدم كقولكم ان زيدا ان كان حيوانا والمف
 ان لزوم الحيوانية لكن ثابت في جميع الارمان
 وان ذلك الاخرى متحققة على جميع الاول الى الملكة
 الاجتماعية وضع ان يندى مع الاول
 ان يندى مع كونه قائما او قاعدا او غير ذلك مما

مما لا يتبين من هذا حال المنفصلة واما في المنفصلة
 متعينة فقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او
 فردا والمف انما نداء للزوجية ثابت في جميع
 الارمان وان ذلك المعاندة متحققة على جميع الاول
 الى الملكة الاجتماعية المقدم وضع على ذلك الجزئية
 المنفصلة والمنفصلة لقولنا فربطوا اذا كان
 الشيء حيوانا فان انسانا فان انسانا يندى به
 الشيء له الطيور فان الحكم يندى به ان يندى به
 وضع كونه ناطقا وفربطوا اما ان يندى به
 عما واما ان يكون هاديا ولقولنا فربطوا اما ان
 يكون الشمس ليرة واما ان يندى به السيل موجودا واما

الرومية

وأما فصول الشريعة فنحن نعلم بعض الألفاظ والأحوال
 نحن نعلم اليوم الزنكروا ما أهي لما فيها إلى
 الألفاظ والأحوال كقولنا إن كانت الشمس طالقة
 فالمراد بالمراد وكقولنا العبد دانا زوق وأما وقد
 والحاصل أنه إن كان الحكم بالانصاف والانعصال
 في الشريعة على وضع معين في زمان معين في محض
 والألفاظ في حكم كونه على جميع الأوضاع
 أو على بعضها فهو محصورة والألفاظ في حكم
 وسور الموصية بالحكمة في المنفصلة كل
 ومما وفي المنفصلة وأما وسور في الحكمة
 فيها ليس في وسور الموصية بالحكمة فيها قد يقع

يكون وسور في الحكمة فيها قد لا يكون وما إذا
 وفي السور على سور الألفاظ في الحكمة كل
 وليس مما وليس في المنفصلة وليس دانا
 المنفصلة وهذا الحكم في الألفاظ في الحكمة
 تفصيل فارجه إلى الموطأ **قال** لأنه إن كان
 صدق الثاني في ما في تقدير صدق العند في الحكمة
أقول التفصيل الشريعة المنفصلة أما إن يكون فيه
 مقدمها وتاليا لها في الحكمة في الحكمة إن يقع
 صدق في تقدير صدق العند أو لا يكون فإن
 كان الأول فالعند متصلة لونه وإن كان
 الثاني فتصلة الثانية والمراد بالعند ما به يقع

بين المقدم والسال معارضة ومن الى العاقبة تش
 عر ذات المقدم في الاكثر لكونه على السال كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة او معلول
 كون كان النور موجودا فالشمس طالعة او مقينا
 للسال كقولنا ان كنت انا عاشقا لله فمن الله متوقفا
 والمتخافين ان هم الشبان النوان لا يتغير اهلها
 بدون الاخر كالاب والابن والعاشق والمعتوق
 وانما قلنا في الاكثر لا العاقبة ربما تشابه
 امرين فخص لكونهما الى المقدم والسال معلول
 على واحدة كون كان النور موجودا فالعالم
 متوقفا ووجود النور افاضت العالم معلولان

معلولان لطلوع الشمس ومن هذا عرفنا قول
 الشئ تشاخي ذات المقدم يكون ما يجب التعليل
قال فانه لا علاقة بيننا طغية الابن وما بين
الحق **راق** الى لا علاقة بينهما في العاقبة المذكورة
 التي يتعلل بها علم منهما على الحكم وان كان بينهما
 علاقة في نفس الامر لانها اركان واقعان في الحكمة
 وكل امر واقع في الحكمة لا يرد له سبب فانه
 من اجتهادها ثم سبب اما سببه الاول بالزوجة
 فلا تشمل الى على اللزوم والاسمية الثانية بالانفاقة
 فتصل اشتمالها على اللزوم بل على الاتفاق
 واعلم ان هذا السوفيق للتقدم الاولوية لا يتنازل

الكائنات مدر

بشركا

الدونية المأذونة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالبحر
 موجود علم اعتبار صدق مثال للعاقبة فيها فالأول
 اولى بنى الروية ما حكم فيها بصدق فضيلة على تقدير صحة
 فضيلة اخرى لعاقبة غيرها موصيعة لذلك وهو متناول
 للروية المأذونة لان الحكم للعاقبة ان طابق الواقع
 كان الروية صادقة وان لم يطابق كان كاذبة
 وايضا ان هذا العرفي لا يثبت لاثباته ولا
 الاتفاقة المأذونة كقولنا ان كان الانسان ناطقا
 ولما رماه به علم صدق التالي على سبب الاتفاق
 ووافقا الى حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق
 المقدم للعاقبة بل هو صدق كذا لثباته والاتفاقة

الدونية المأذونة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالبحر موجود علم اعتبار صدق مثال للعاقبة فيها فالأول اولى بنى الروية ما حكم فيها بصدق فضيلة على تقدير صحة فضيلة اخرى لعاقبة غيرها موصيعة لذلك وهو متناول للروية المأذونة لان الحكم للعاقبة ان طابق الواقع كان الروية صادقة وان لم يطابق كان كاذبة وايضا ان هذا العرفي لا يثبت لاثباته ولا الاتفاقة المأذونة كقولنا ان كان الانسان ناطقا ولما رماه به علم صدق التالي على سبب الاتفاق ووافقا الى حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعاقبة بل هو صدق كذا لثباته والاتفاقة

الاتفاقة المأذونة بل ان اول فان الحكم بصدق التالي
 للعاقبة بغيره وصدقنا ان طابق الواقع فالأول
 صادقة والاتفاقة **قار** كقولنا العدد اثنان زوج
 واثنا اثنان **اقول** الصلة العقلية بين الضمة اربعة
 صدق المقدم والتالي معا وكذا بينهما صدق
 المقدم مع كذب التالي وصدق التالي مع كذب
 المقدم فالأولان كاذبان والآخران صادقان
قار كقولنا هذا الشيء اما حي او شجر **اقول**
 لا يقتضي بينا اربعة اشياء الا اول صدقها الى
 صدق المقدم والتالي واثنا عدم صدقها
 واثنا صدق المقدم مع عدم صدق التالي و

والرابع صدق الشايع عدم صدق المفرد والاول
 كاذب والباقي صادق **قال** ريد ان يكون في البر
 وان ان لا يعرف **اقول** ههنا ايضا انتم اقموا الادلة
 كون ريد في البر وان يعرف وان في كونه في البر وان
 لا يعرف وان في كونه في البر وان يعرف والرابع
 كونه في البر وان لا يعرف والاول باطل والباقي
 صادق وايضا الشرطية المفصلة عن المفصلة
 لان الشرطية اصلية المفصلة والمفصلة شيوخ
 عليها ان على التفصلة كما مر ثم ان على الشرطية في
 الاول لعدم ان الشايع محاذ وفي المفصلة
 لعدم على مائة طبع ومائة لطف لان حقيقة الا

ان انفصالها فيها اشد لكون الشايع في البر
 الصدق والكذب معا وقدم مائة طبع على مائة
 لطف لان الشايع في الصدق فقط اشد من الشايع
 في الكذب فقط **قال** ان المفصلة لطيفة **اقول**
 الشرطية المفصلة سوار كانت لعدم او مائة طبع
 او مائة لطف قد تركب في اكثر من رتبة مثال لعدم
 ما ذكره الشرطية قبله العدد اما زائد او ناقص
 او ب و مثال مائة طبع كقولنا ان ان ينج هذا
 الا بيقط على او فطنت او عا با و مثال مائة لطف
 كقولنا هذا الشيء ان ان ينج لان اولنا و
 اولنا كرا والمراد ان يكون العدد زائدا او ناقصا

او ما يكون الكسور المقصورة في العدد ^{المكسور}
 السبع وهي النصف والثالث والربع والخمس والسادس ^{والسبع}
 والتميم والسبع والعشر ابدأ بالعدد كائن عشر
 فان الكسور المقصورة فيه وهي النصف والثالث
 والرابع والسادس زائدة عليه لان نصفه ستة و
 ثلثه اربعة وربعم ثلثة وسدس اثنان فالجموع ثمة
 عشر وثلثة عشر زائدة على اثنى عشر بلا شبهة او ناقصا
 عنه كالتمام فان الكسور المقصورة فيه منها النصف
 والربع والثلث ونصف اربعة وربعم اثنان وعند
 واحد والجموع سبعة واسبعة ناقصة من الثمانية
 او ما وباله كالسبعة فان نصفه ثلثة وثلثة

وثلثة اثنان وسدس واحد فالجموع ستة والثلثة
 م وثلثة فان قلت ربما يوجد عدد لا يتصور
 فيه الزيادة ولا النقصان ولا التوكل بهذا
 المقياس لو امكن فانه عدد لا يتصور فيه الكسور
 يكون تلك العقيدة منفصلة حقيقة قلت لو امكن
 ليس لعدد لان العدد ما يليك فهو مجموع في شئ
 الى طرفيه كالاربعة فانه في شئين احدى
 ثلثة والاخر ثمة فالجموع الى شئين ثمانية والاربعة
 نصف الثمانية فاما يليك الواحد عددا لعدم طرفيه
 فان قلت لا تتولد في مجموع احدى عشرة ثلثة عشر
 وسبعة عشر وثلثة عشر ويمر بغير الاعداد التي
 لا يتصور فيها الكسور قلت هذه دافعة في العدد

ان تقع لانها لا يمكن ان يكون اليه وعلى بلوغ
 الكسور الى ايمان بان لا يمكن له كوراها وان بان
 يكون له كوراها لا يمكن اليه وفي هذا قول
 المراد بالزيادة والنقصان وان ما معايرها الا
 صطفا فيه لا معايرها للفقول وبها ينبغي عدد
 لا عدد كسرة اربعة الى اربعة في اى واحد وكسرة
 حاشية اليه في الزيادة والنقصان كاظا ان
 صام الحان بشهادة قوله بعد ذكره الى ان
 طعنة تركب على حلية ونقصه كونه العدد
 امان بان يكون وبذلك العدد وان ههنا سوال
 وهو ان لا يربح في هذا المعنى ارادها **فان** اصله الورد
 امان وبذلك العدد **فان** ان واضع هذا القول

انظر المركب من حلية ونقصه العدد امان و
 لذلك العدد او غير ذلك المركب من حلية
 بل على العدد وبذلك العدد كان زائدا
 عليه وناقصا عنه فاما كما نشهد المنفصلة
 اني قولنا او زائدا عليه او ناقصا عنه في قوله
 الحلية وهي قوله او غير ذلك الحلية
 معانها ان مقام هذه الحلية فظن اننا اى العفنة
 المركب من حلية ونقصه مركب من تلك الزيادة
 مراد ان لا يكون اسلوب كلامه لا يقتضيه ذلك
 بل يقتضيه ان يقال فلما كانت هذه الحلية في قوله
 المنفصلة اتمت المنفصلة معايرها **فان** وكذلك

لطفو فلهما مائة **الوجه** نظر لانه لازم بينهما
 في فواز تركب كل منهما على التزم **الوجه** لانه كما
 يقال في لغة **الوجه** اما ان يكون هذا الشيء سوا او
 او حيوانا كذا يقال في مائة لطفو اما ان يكون
 هذا الشيء لاشجار او لاجزاء او لاصيوان فكل لا
 مان في لغة **الوجه** لان عيم اهد ابرار مائة
الوجه يستلزم نقيضه الا لا يستلزم **الوجه** بينهما ونقيضه
 اهد ابرار لا يستلزم عيم الا فواز لطفو بينهما
 في عين اجتماعهما مثلا في المثال المذكوران
 كون هذا الشيء بشي يستلزم لونه لاجزائه
الوجه في لونه لاجزائه ولا يستلزم لونه

لونه حيوانا فواز لطفو **الوجه** لاجزائه لطفو
 ان يكون هذا الشيء بشي او حيوانا وقد كان
 بينهما في لغة كذا يقال في مائة لطفو لان
 نقيضه اهد ابرار مائة لطفو يستلزم عيم الا
 لا يستلزم لطفو بينهما وعيم اهد مائة لا يستلزم
 نقيضه الا فواز لطفو **الوجه** بينهما في عين فلو لم يكن
 مثلا في المثال المذكوران انتفاء كون هذا الشيء
 لاجزائه يستلزم لونه لاجزائه لا يستلزم لطفو بينهما
 وكونه لاجزائه يستلزم انتفاء كون لاصيوان فواز
الوجه بينهما في عين انتفاء الاشجار او لاصيوان
 وقد كان بينهما في لغة **الوجه** لطفو **الوجه** وهذا انتفاء
 النقيضين **الوجه** هذا شروع في الحكم العقلي

ولو اختلفا بعد النزاع على توثيق القضية وافيا
واما ارضية التوثيق والتعظيم لان التوثيق
لبيناه منصوص الشئ والتعظيم لبيناه ارضية و
لحكم كما اذا ارضية بعد بيان معلوم وارضاه
اولى وهو ان الشافعي اختلف فقيته بالايك
والسبب في تعينه ذلك الا ان الشافعي اختلف الى
لا بوسط ان يرضى احد من الفقيتين صادقة
والا ترى كاذبة كقولنا زيد كاذب بالفعول
او بالفعول وزيد ليس بكاذب بالفعول او بالفعول
فان ما ية الفقيته اختلفت بالايك
والسبب في تعينه لانه ان يرضى احد من
صادقة وارضاه كاذبة في معنى الامر وكذا

في صواب الواقعة وهو اختلف في
اختلف في المذكور في توثيق الشافعي فليس
يشا على الاصل في الواقعة في القضية وفيه
مؤدين كالسما والارض والمشرق والمغرب
وفي مؤد وقية كبر وريد فيم وفيه فقيته في
الاختلف الواقعة في غير الفقيته كالاختلاف
مؤدين واختلف في مؤد وقية كبر في الفقيه
في الفقيه الاور في متوسط بين اول الاصل في فيه
فقيته بالايك والسبب كما رزق الشافعي
وبالجملة والشرطية كقولنا زيد كاذب وان كان
زيد بالجملة وكان عمر وابنه وبالمقتضى والمنفصلة
كقولنا ان كان الشافعي طالعة فانها موهوبة و

والعدد اثنان واما زود واما زود وبالخصوصة و
 المملة كقولنا كل انسان حيوان وحيوان انسان
 حيوان وبالجملة والجزئية كقولنا كل انسان حيوان
 وبعض الانسان حيوان واما بعد وفي التخصيص
 كقولنا زيد لاجل زيد ليس يحرك المراد من العدم
 كون في السبب من جهة الجملة كالمقال الاول وفي
 التخصيص مالا ينفك عن السبب من جهة كالمقال
 الثاني ففي قولنا زيد لاجل ان الاجزئية ثابتة
 لزيد وفي قولنا زيد ليس يحرك لاجزئية مسوبة
 عنه فيكون الاول بوجوه وان يثبت سببية لان
 المراد من المقال الاكبر ان السبب ربط السبب وربط
 السبب لاجل روطه الثاني سلب الربط وسلب سلب

ادام الوجود اذ هو عام

سبب وقوله بالاجب والسبب اثنان ماعدا الاقل
 بالاجب والسبب المذكورة وكذا وهذا العبد
 مع العبد الاولي جنس متوسط ايضا يتناول
 الاقل في الواقع فيه فقيمتيه سوار كان ذلك
 الاقل في يقين صدق واحد بها وكذا الاقل
 او لم يتحقق كقولنا زيد من زيد ليس يعني فانها
 ربما دهرقاه وربما يكونان فلفظ زيد ساكن
 زيد ليس بمعنى وقوله كبرت تعني ارضه اراقت
 الواقع الغير المتحقق وهذا العبد مع العبد الثامن
 اسبقه جنس رتبة يتناول الاقل في الحقيقة سوار
 كان هذات وصورة او لم يكن كذا بل بواسطة
 في خصوص مادة وقوله لزاد فضل كونه الاقل

ادام الوجود اذ هو عام
 وروى في قوله ان
 وروى في قوله ان
 وروى في قوله ان

المقطع بوسطه او كقصوع مادة اما الوسط
 فكل منه في الجيب ثلثه وسلب يساوي عند
 كون زير بان زير بطل فان الاصل في
 لا ينفذ لانه صدق اهدرهما ~~بهم~~ لا اذ
 به اي ينفذ ذلك لان قوت زير ليس بطل
 في قوة قوت زير ليس بان واما قوت زير
 انسان في قوة قوت زير بطل واما قصوع
 فلان قوت كل نوع حيوان ولا شيء في النوع حيوان
 وقوت بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس
 حيوان فان اصل في ما بالجب والسلب ينفذ
 صدق اهدرهما وتذب الاذ لا لانه ولا الصورة
 وهي كونها كليته او جزئيتها بل كقصوع المادة

به المادة والا انه وان كان ذلك الاصل بصورة
 لا كقصوع المادة لان ان يكون ذلك الاصل في
 كل كليته او جزئيتها وليس يكون فان قوت
 كل حيوان ان كان لا شيء في الحيوان بان
 كليته في مختلفات ما بالجب والسلب مع ان
 اصل في لا ينفذ صدق اهدرهما وتذب الاذ
 به كادبتن وتذب قوت بعض الحيوان كرس
 وبعض الحيوان ليس بكونه في مختلفات
 الجيب وسلب وليس اهدرهما صادقة والا اذ
 كاذبة به هي صادقة في كذا في قوت بعض
 الحيوان ونه ولا شيء في الحيوان بكونه فان
 الاصل في الواقع فيهما ينفذ لانه وصورة

بان يكون زمان احدىهما ليلا وزمان اخرى نهارا م يتناقضا
 يجوز صدقهما وكذبهما معا كقولنا يم ليلا يسبح نهارا
 والاتباع الى الوحدة الرابعة لوحدتها الثانية وحدة المكان
 لا غلوا فختلفنا في هذه الوحدة بان يكون المكان احدىهما
 دارا ومكان اخرى سوقا م يتناقض في طراز الصدق والكذب
 فيها كقولنا قايما في الدار زيد ليس يقيم في السوق والمخالف
 من الوحدة المذكورة وحدة الاختلاف لانها اذا اختلفت
 فيها الى ن وحدة الاختلاف بها بغير الاختلاف في احدىهما
 لم يوشه وفي الاخرى لم يترك تناقضا يجوز صدق
 كليهما وكذب كليهما كقولنا زيد اب لعمرو وعمير ليس
 باب لعمرو واب لعمرو وحدة العود والفعول لانها الى
 العقين يتبع لواءا مختلفا فيها الى ن الوحدة والفعول بان

بان يكون شبه المحل للموضوع في احدىهما بالبقوة
 وفي الاخرى بالضعف لم يتناقض كقولنا في القوة سكر
 الى بالبقوة يتبع من ثمة الكمار طرزة الله ليس كماله
 بالضعف فانها صادقتان واسدس وهذه الحق
 ولا لان العقين اذا اختلفتا في الحكم والبرهان
 بلوة الحكم في الوصية على بعض افراد الموضوع ونه
 الالبس على كلام يتناقض كقولنا كذا في كذا الى طين
 اسود الى بعض افراد من اللحم والوجه واليد والرجل
 وغير ذلك الى ليس بأسود الى كذا افراد به بعض افراد
 ابيض كقولنا نظروا السان وغيرهما لكونها صادقتين
 واعلم ان الحكم قد يتبع لافاظ الا افراد وقد يتبع لافاظ
 البارز فاذا اختلفت على المرة يكون لافاظ الا افراد

ولما لم يجران يقال الكثرة لكل رغبتي كلك واحد من افراده
 واذا اذ قلت على الوقت يكون اواحدة لا افراد والذ
 فاجاز ان يقال كلك كل الرغبتي اذ اذ رغبتي واحد
 المراد من الخلق في قوله الرغبتي ليس باسود الى كلك اواحدة
 الا اذ يكون دفعا على الوقت والوصفة الثابتة ثم الوفا
 الثابتة وصفه الشرط لعل الشا فقه فيه العقبتين
 عند اذ قلنا في الشرط بان يكون شئ من الخلق لعل وصفه
 في احدى الوضعتين بشرط انهما الوضعتين بوصف
 معين وبسببه عند في الاخر بشرط الا انهما بوصف معين
 اذ لقدنا الجسم موقوف للسمع اذ مريد عن العيون
 رؤيتنا اذ بشرط لون الجسم ايها الجسم ليس بموقوف
 للسمع اذ بشرط لونه لولا انهما قد قلنا معا

معا وكنت هذا الى عمدة كون تقيده الوصفة
 الكلية ابنة الحاشية دون ابنة الكلية وكون تقيده
 ابنة الكلية الحاشية الحاشية دون الوصفة الكلية
 سببا في الخصوصات واني هو موضع بعده
 الى موضع ايراد هذا الشئ بعد تحقق شرط الشا فقه
 في الخصوصات وفيه نظر لان هذا الكلام واقع بموقع
 لان مقعده الحق في قوله وتقيده الوصفة الكلية اذ دفع
 وهم من يفهم من تعداد الوصفات المشتركة بينه وخصوصات
 والخصوصات والمتمم ان تقيده الوصفة الكلية ابنة
 الكلية وتقيده الوصفة الحاشية ابنة الحاشية والمتمم
 كذلك لا يبان الشا فقه في الخصوصات في يكون موضع بعد
 تحقق الخصوصات بين الكلية والحاشية به تقيده الكلية

لا تارة ان الكلام لا يقتضي ذلك الا بالبيان في الوصفية تمام المقدم ان لا تارة تعلق

الكلية وينبغي البرائة بالبرائة فان ركن الموضوع شرط
 في اشتقاق ١٧ اتحاد الموضوع بغير الكلية والبرائة
 لان الموضوع الكلية جميع الازاد وموضوع البرائة
 الازاد فلا يكون في محذوف في ركن الحقي ذكر الوهم
 في الموضوع بغيره ونفيل الموقف الكلية ان يعاين
 المراد بالموضوع الموضوع في الركن لادان الموضوع
 وباتحاد الموضوع اتحاد الموضوع المذكور لا اتحاد
 لا اتحاد الازاد الموضوع بالكلية والبرائة كما يتوهم
قال اذا كانت العقيدة المتناقضة في **الموضوع**
 كما ذكرنا في حق شروط التناقض المشتركة بغير العقيدة
 اراد ان يبينه الشرط المحصور بالمحصور ففان
 كانت العقيدتين المتناقضتين في محصورين

لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اشتقاقهما الى بعد
 اشتقاق تلك العقيدتين في محصورين المتناقضتين في
 الكمية في الكلية والبرائة بان يكون احد العقيدتين المحصورين
 المتناقضتين كلية والآخر في ركن وهذا الشرط الى الا
 صلت في الكمية كما ينبغي شرطا بعد اشتقاقهما الى بعد
 اتفاق تلك العقيدتين المتناقضتين في الوحدة العامة
 المشتركة المذكورة في ركن فيكون بعد اشتقاق الكمية
 بقولنا ايضا ان يعنى لو قيد الحق قوله والمحصور
 لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اشتقاقهما في الكمية
 بقولنا ايضا ان يكون بعد اشتقاقهما في الوحدانية العامة
 المذكورة في ركن اول ليعنى ايضا انه الى الاتفاق
 المحصورين المتناقضتين في الوحدة المذكورة

اقول لا حاجة الى مزيد ليكون ثبوتها الى انما في الموضوعين
 لان انما فيهما الاوصاف الثابتة بعلم زعمهم فهو ذلك ولا
 يتحقق ذلك الا بعد انما فيهما الموضوع لان الظاهر في
 الا بعد انما فيهما الى العقدين المذكورين في سورتين
 انما فيهما والعقدين المذكورين في السورتين في
 يكون مخصوصة او مملئة فها هي الى ذكر ايضا
 لان الملكية فيكون ثابته انما فيهما فيكون
 قد الحيزه بانه حكم لان الملكية والبرهنة قد
 يتحقق صدقها وكذا يكون لكل انسان حيوان
 ولا شيء من الان في كونه وكونها بعض الان ما هو
 وبعضها ان ليس ما هو في قد صدق البرهنة
 المذكورين في السورة انما هو بعد انما في الموضوع وهو

ما يدعى

وهو شرط في انما فيهما انما فيهما انما فيهما
 ما ثبت في غير بعض الحكم عليه سلب الثابت قد
 المراد بالموضوع المذكور في العقيدة لا ان الموضوع
 وفي انما فيهما المذكور في سورتين وهو بعض الانسان والآ
 انما فيهما انما فيهما المراد بالموضوع الموضوع في الذكر
 به ذات الموضوع به انما فيهما الملكية والبرهنة قد
 لان انما فيهما الملكية جميع الا اذا وفي البرهنة
 بعضها في سلب يتحقق فيهما في مختلفان ويكون
 ان يكون الحكم بالبرهنة والسلب في البرهنة الا اذا
 من حيث هو مجموع في الملكية ولا يكون ثابت بعضها
 من حيث هو بعض في البرهنة واعلم ان ثبوتها شرطية
 الملكية شرطية لانه الى انما فيهما الكيف الى

في الموضوع المذكور

الى الابد والاسباب الموافقة لانه ليس له ان الانفصال
 والانفصال وفي النوع الى في الفرق في المقصد والغاد
 في المقصد والاتفاق فيها الى في المقصد والمقصد
 وبالحكم الى يفتقر الشرطية لانه الشرطية الملكية الى لغة
 لانه في كيف الموافقة لانه الجنس والنوع فتبين
 المروية الموجبة الملكية ان لانه المروية لانه
 وتبين الغائية الموجبة الملكية الغائية السالبة
 الجانبية وتبين الاتفاقية ان لانه الجانبية وتبين
 الغائية الموجبة الملكية الغائية ان لانه الجانبية
 وتبين الاتفاقية ان لانه الجانبية والمركب فيها
 واذا قلنا كما كان الشمس طالعة فالرأى رموه
 كان نقيضه ليس كما كان الشمس طالعة فالرأى موجود

الاتفاقية الموجبة الملكية

موجود واذا قلنا دائما ان يكون العدوز وها او
 واذا فقيضه ليس دائما اما ان يكون العدوز وها او
 واذا واي فقلنا كما كان ان كان ناطقا فالرأى راعيا
 كان نقيضه ليس كما كان ان كان ناطقا فالرأى راعيا
 ويح هذا العكس **قال** وهو عبارة عن ان
 يغير الموضوع **ان** **اقول** هذا شروع في بيان
 العكس المستوي للتعبير وهو العكس المستوي
 عبارة عن ان يغير الموضوع بتقدير ابيك على
 صيغة الجمل **ان** يغير الموضوع في القضية
 محمول والمحمول في موضوعه بقا كيف واما قلنا
 بتقدير ابيك لانه العكس المستوي يطلق على معنيين
 احدهما المعنى المصور وهو وضع الموضوع في محمولا

في عالم المستوي

دبر السيد م

والجميع موضوعا وثابتا بينهما القضية الخاصة بجميع
الذكور فلو لم يشهد فصار له في ثانياً **قال** الى ان
كان الاصل صادقا باي وجه كان **اقول** سواء كان
صادقاً في بعض الارواح كبر رفعه انما رفعه كان
الحكي ايضا الى كالاصل كذا ان يكون الحكي
صادقا بحسبها **قال** لان ما هو الموضوع لا يجر
محولة **اقول** فانه قدوة فانه اراد ان الموضوع
الذات الى الازاد وفي الجملة الوصف المعنى فاذا
فتدرك ان يكون بمعنى المراد به ان الذي هو
الموضوع الازاد المتكثرة ولم يكون الذي
هو **اقول** فانه قدوة فانه اراد ان الذي هو
بالارادة في البدن ان اذا تمكنت تلك القضية

العلم ان كل الاراد
والنحو في الاراد
العلم ان كل الاراد
والنحو في الاراد

الغضبية وقت بعف الحيوان ان لا يبهر المحم
الذي هو مفعول الحيوان موضوعا ولا الموضوع
الذي هو ذات الانسان محمولا وجواب ان الموضوع
والمحمول بطلاناً على ذات الموضوع و
تعلق المحمول بالموضوع والمحمول لطبقه
ومنه ارضى على التفسير الالهي عليه وعلى
الموضوع والمحمول في الذكر والمحمول اراد الله
بقوته الخلق بحال التبادر معاته وقوله انه
ولكن سلمنا ذلك اننا الى ذلك الجواب **قال**
وانما اعتبر بقا السوء والاي **ان** اعتبر
العكس المنقول بقا السوء والاي لان المنطقية
تتبعها الغضبية ولم يرد في الاكثر ان في اكثر

الموضوع والمحملة
المتضمن والمحتوى
المتضمن والمحتوى
المتضمن والمحتوى
المتضمن والمحتوى
المتضمن والمحتوى
المتضمن والمحتوى

العقضاء بعد صيغ المذكور وهو جمع الموصوف نحو
 والبر موصوعا صادقة لازمة في العكس لا موافقة
 لها في الاصل والابحاج باعتبار العقضاء في الالجاب
 والسبب وانما في الاكثر لم ينع في الحلق لانه

قال في هذا الموضع **افهم**

استدل الخاطا الى الحق فظا لانه لا يشبهه
 اصلا او يشبهه لانه بعد تكملة وشقة وتنف
 يقع لظواهر ذلك الغرض في كونه وحيد في
 صوره بل الصواب ان يبقا فعلى هذا لا ينفك
 العبادة وهو استنساخ كمال الاسماء من
 الشئ **قال** اذا قلنا ان يكون كيان
 شيئا مقينا موصوف بالان والحيوة **افهم**

هذا هو المقصود من قوله
 في هذا الموضع افهم
 انما هو في قوله
 في هذا الموضع افهم

في هذا الموضع افهم

يبنى اذا قلنا هذه الوصفية الكلية كذا مينا
 موصوف بالان والحيوان وهو ان الشئ الموصوف
 بهما ذات الانسان الى اذ ادر في كونه موصوف
 ان لا لان وهذا اذا كان موصوفه بصفين

فقد ان يجمع تلك الذات موصوفه باحد الوصفين
 موصوفه عا وجميع الوصف الآخر محمول عليها

قال والاول منه ان يبقا **افهم** الى الابد

الاول في انما مع الوصفية الكلية موصوفه جزئية

ان يبقا اذا صددت الى ان يكون له من صفته

ان يصدق بعض الحيوة ان لا الا انه في

يصدق هذه الجارية وحيث ان يصدق بعضها

وهو ان الشئ من الحيوة بان لا الا انه في

انما هو المقصود من قوله
 في هذا الموضع افهم
 انما هو في قوله
 في هذا الموضع افهم

هذا هو المقصود من قوله
 في هذا الموضع افهم
 انما هو في قوله
 في هذا الموضع افهم

فان قيل قد يقال ان بعض الحيوان لا يتصور له ان يكون له عقل
فان قيل قد يقال ان بعض الحيوان لا يتصور له ان يكون له عقل

بأن ارتفاع التعقيد وهو كمال فيلزم من صدق بزه
السلبة الكلية ومن يفتقر العقلية من الكلية بين
الاشياء والحيوان فيصدق كسب بعض الاشياء كحيوان
لان الانسان كماله سلوبا عن جميع الحيوان وجب
ان يسلب للحيوان عن بعض الاشياء وقد كان الاصل
المتفكر كذا ان حيوان وهو تعقيد ليس ببعض الاشياء
لحيوان فيلزم اجتماع التعقيد وهو كمال فيلزم
بذلك ان قولنا ليس ببعض الاشياء كحيوان قلنا اي با
ذلك لان الاصل صاير وجب الوصف في تنوع الاشياء
بشيء الانسان والحيوان ومن انتفاء الخلق بينهما
بشيء انتفاء صدق قولنا لا شيء من الحيوان بانسان
ومن انتفاء صدق قولنا بعض الحيوان لان

فان قيل قد يقال ان بعض الحيوان لا يتصور له ان يكون له عقل
فان قيل قد يقال ان بعض الحيوان لا يتصور له ان يكون له عقل

بأن وهو مظهر المظهر **ق** وان يفهم ذلك التعقيد
اقول هذا يدل ثالث لا يتعلق بالدقيقة الكلية بكونه
وسه وكيفية هذا يدل ان يقال اذا صدق كذا ان
حيوان لم ان يصدق به للحيوان انسان والاشياء
لصدق بغيره وهو كماله من الحيوان بان يفهم ذلك
التعقيد الى الاصل بان جعلت الاصل صدق كذا
اي باب الصدق شرط في اشياء الاصل والتعقيد
كبره لكونه كماله بغيره من اشياء الاصل وسبب ذلك عن
نفسه وهو ان سبب شيء عن نفسه في الاشياء هو وجود
اشياء اذا كان معدوما فدا ومنه لا يوجد كذا
القضية موقوفة بهذا كذا لان حيوان ولا شيء
من الحيوان بان سبب من اشياء الاصل كذا

فان قيل قد يقال ان بعض الحيوان لا يتصور له ان يكون له عقل
فان قيل قد يقال ان بعض الحيوان لا يتصور له ان يكون له عقل

في ان كان يان وهو حي لان ما هو يان فيكون
 داما وهذا الحي ليس يان في صورة العنكبوت لكونها حية
 بوجود شرط الشكل الاول وهو ايجاب الفصول وكلية
 الكبر بل في المادة ويعود الفصول لكونها صادقة
 في الفصول فتبين انه في الكبر فيكون الكبر كادته
 لكونها مستقيمة على وتغيرها صادقة وهو المطلوب
فان ويلزم لاشئ في الحيوان بانسان **اقول** ان يان
 في صدق يان في العنكبوت هو قولنا لاشئ في انسا حيوان
 صدق قولنا لاشئ في الحيوان بانسان يكون المسألة
 الكلية فكلية لاشئ وهذا العنكبوت يان الاصل فيكون
 العنكبوت كادته لاشئ اجتمع في انسا فيكون لاشئ
 كذا قولنا لاشئ في انسا حيوان لان كذا الارواح يستلزم

ان كان يان وهو حيوان
 بانسان

في ان كان يان وهو حيوان
 بانسان

في ان كان يان وهو حيوان
 بانسان

ان كان يان وهو حيوان
 بانسان

في ان كان يان وهو حيوان
 بانسان

يستلزم كذا الحيوان وكذا الفصول يستلزم صدق يان
 لاشئ لاشئ ارتفاع السفيق فيكون وهو على الاصل
 فثبت المطلوب **فان** او نعم هذا الارواح **اقول**
 ان يان على يان في العنكبوت الاصل في يان في العنكبوت
 ان في سلب لاشئ عن لاشئ يان بعض الحيوان بان
 ولشئ في الحيوان بان يان في يان في العنكبوت
 الحيوان ليس حيوان وهو حيوان وهذا ان
 يان في صورة العنكبوت وصادقة وليست في الصورة
 لكونها صحيحة بوجود شرط الشكل الثاني وهو
 افتاد القديسين بالاي بسبب وكلية الكبر
 فتبين انه في المادة وعلى تقدير لاشئ في المادة
 ان يان في الفصول او في الكبر والاول

في ان كان يان وهو حيوان
 بانسان

في ان كان يان وهو حيوان
 بانسان

في ان كان يان وهو حيوان
 بانسان

ما ظهر يكون الصغرى صادقة في الوصف فتبين انه
 من الكبرى فيكون الكبرى صحيحا كاذبا وكذا سينتج
 كذبنا واما لان كذا الثاني سينتج كذا الاول فسينتج
 الحد في سينتج صدق نقيضه لاستماع ارتفاع
 النقيضين وهو المطلوب ويمكن ان يقال ههنا
 او نفع هذا النقيض الا انه قد يترتب من اشكال الارق
 سببنا في عرفه هكذا بعض الحيوانين في الاشياء
 من الانسان كحيوان سمى في السلك الاول فبعض الحيوان
 ليس كحيوان وهو **قاي** او نفع هذا النقيض
 وهو بعض الانسان في الاشياء **انف** اي نفع هذه
 الموصلة للثانية وهي تنطق على الاصح الى الابد لان
 ينعقد تلك الموصلة لمصرى تكون اي في الصغرى

من حيث هو في الحقيقة
 فيكون الكبرى فيكون الكبرى
 كذا الاول فسينتج كذا الثاني
 الحد في سينتج صدق نقيضه

من الاشياء كحيوان سمى في السلك الاول

فيكون تلك الموصلة لمصرى تكون اي في الصغرى

الصغرى شرط في السلك الاول والاصح وهو ان السلك
 كبرى تكون كذا الكبرى شرط في سمى في السلك الاول
 على نفع في صوره انه **قاي** واما قيد بنوعه لروما
 لانه قد يصدق العكس **انف** انه واما قيد المعنى
 فانه وان لم يثبت لانه لا عكس له بنوعه لروما لانه قد
 يصدق العكس نفعه المواد بالثانية وهو الذي
 يكون فيه الموصوع والحد في سابع لكن او محرم من
 وجه مثلا يصدق بعضه ان ليس محرم ويصدق
 على بعضه وهو بعض المحرمين بان هذا مثال السبب
 السلك والاشكال المحرم من وجه فنقول بعض الحيوان
 ليس ببعض وهو صادق ويصدق على بعضه وهو
 قولنا بعضه الا بعضه ليس كحيوان واما اذا كان بين

ما يظهر يكون الصغرى صادقة في الوصف

فز يكون اذا كان الشيء نفسا هي انسانا وهو
 في الاصل بينه وبين سائر الاشياء على لغة هكذا فربما
 اذا هي الشيء نفسا هي انسانا وليس الشيء اذا
 كان الشيء انسانا هي نفس بينه وبين الشكل الا ان
 قد لا يكون اذا هي الشيء نفسا هي نفسا وهو
 في وان كان له لاشياء فلا تشكل لصدق وتنا
 قد لا يكون اذا هي هذا الحيوان ففان في كذب
 وتنا قد لا يكون اذا هي هذا انسانا ففد حيوانا
 لانه كما هي هذا انسانا ففد حيوانا هذا اذا كانت
 الشرطية متصلة له وفيه وان اذا كانت منفصلة
 او متصلة اتنا فيه فلا يعتبر انفعلا سائر العلوم
 ففان هذا ففان هذا كسب الالهي وان اردت

هذا هو المقصود
 في هذا المقام
 من هذا المقام
 من هذا المقام
 من هذا المقام

ان نؤمن على المستوى الشرطي بكماء وعلى التبعي
 للحكيات والشرطيات فاربح الى المصطلح **فان**
 المطلب الايمان الاصطلاحات المنطقة المذكورة ان
افهم بيان ذلك ان كون النفس مطلبا انما هو المعايير
 من العلوم المدونة هي التي ادراكا هي بقدر
 فالقصور الاصل في العلوم المدونة هو الادراك
 التصديقية لا التصورية وانما الادراك التصوري
 فاني نطلب فيها ان في العلوم المدونة يكون التصور
 التصوري وسيد ان تلك التصورات والشرطيات
 في ذلك في كون المفهوم في العلوم المدونة الادراك
 التصديقية وانما ادراك التصورية فاني نطلب
 فيها كونها وانما ان التصديقية هي المطلب
 في المطلب

هذا هو المقصود
 في هذا المقام
 من هذا المقام
 من هذا المقام

والمقصود الاضيق
 المقاصد مع مقصد
 وهو مقصد
 في المقصود

الاصل
 المقصود
 المقاصد مع مقصد
 وهو مقصد
 في المقصود

من الذي وصفت الحرة العنيفة وهذه يمكن ان تخلص كبد

المقصود من المواصلة الى مرتبة الغيبة بطولها في العلو

الحقيقة وهي التي لا تشوب شبهة ولا اذعان

والله اعلم بالصواب ما وصل الى كنه حقيقته الشئ

وذلك الوصول مستقذروا طلب التصور بالعلم

الآن يكون وسألا إلى السعدية المطلوبة فيها

والسوء الطعيف والذليل من الناس عظماء

باب في بيان سائر الالهة ص ١٢٢

اعلم ان يكون **اقه** اعلم ان النسيب فسمان

مفقود وبقوة انما انبىه القدر

الذي يتركب من العقاب المعقولة واما العباد

المطلوب
الحمد لله

١٠٠

والعقد هم كمان لا يفسد راجع
على اسم الفعول

سر المخطوط فهو الذي يربط بين القصيدا والمخطوط

والأول منها هو الفقه صفة والآخر في بيان ما

بسم نبيك لاله عم العبيد الفقير والذليل

الحذو نور للنفية يمكن ان يجعل توفيقا للحق واخذ منها

فانه يصح توثيقا للقبيلة الغفيرة براد ما بقوله والاقوال

الامور المعقولة وان يصح توين للنفس المعقولة

ياد منها الامور المخطوطة **في** والمراد من الاقوال

ما وقع فيه واحد **أقول** المراد من الأقوال الغضبية

الركب الدلائل منها سواء كانت معقولة او مفقولة ومن

الافعال مع ذكره التوبى وكما في يدرى التوبى

في هذا الفن ياد به صفوف الواحد فلا فوالع ياد به
بوفت الدوم لفتنه البقن البقن البقن البقن البقن

ما قول الواحد تبارك ولا يكون العبد مؤثرا في قوله

و هو القياس

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠

والشيء الموقر في قولنا فوق الاثنين فالتواهي
 العقيدة الواحدة لا تسمى فليس وان لم عند لوانه قول
 أو كمثل المستوي اللانح للعقيدة الواحدة لدايتها
 كونها كالحق في كون بعض الحيوان ابن فان قولنا بعض
 الحيوان ابن لان قولنا كالحق في كون لوانه لوانه
 النقيض الآخر لانه لوانه كالحق في كون فانه
 ينكسر على النقيض الى العكس النقيض ويوصله النقيض
 برأى في في الآخرة ونقيض في الآخرة ثانيا بعد
 الكيف والصدق كانه كوكب انسان حيوان كانه عكس
 كالحق ليس كحيوان ليس بشان **قال** كثر به علم الشواهد
قال الشواهد بواثبات الحكم على كل نوع في ذلك الحكم
 في اكثر جزئية ذلك الحكم كالحق كالحق كالحق كالحق

في كل حيوان
 في كل انسان
 في كل حيوان
 في كل انسان

الحيوان

١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠

فله الشيء عند المصنف فاحيوان كالحق عليه شيئا
 كالحق الشيء عند المصنف وذكر الحكم بوجه شئ
 الترويضات لحيوان من الانسان والوعاء والبشر وغير ذلك
 ما شئوا وقد انهم الى وجدان الانسان والبشر وغير ذلك
 كذا في الشواهد لا يفيد اليقين كالحق ان يكون حال
 البعض الذي لا يشترط مخالف كالبعض كالبعض
 فانه جزئية من جزئية لحيوان من ان لم يترك في الشيء

في كل حيوان
 في كل انسان
 في كل حيوان
 في كل انسان

الذكر شواهد

عند المصنف لا يترك في الا الى والتمثيل بواثبات
 الحكم جزئية لحيوان من الانسان والبشر وغير ذلك
 ببناء الحكم في الجزئية كالحق كالحق كالحق كالحق
 كالبعض في البت صحت لانه يولد ويولد
 موقرة في العلم في العلم كالحق كالحق كالحق كالحق

في كل حيوان
 في كل انسان
 في كل حيوان
 في كل انسان

في كل حيوان
 في كل انسان
 في كل حيوان
 في كل انسان

في قوله كذا في قوله كذا

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 श्रीगणेशाय नमः ॥
 श्रीगणेशाय नमः ॥

منه

جانب بلوہ متعلق محمولہ اولہا موضوع الآؤ لمیں علیہ
لأن متعلق محمولہ الآؤ و ہولی برادہ و ہو موضوع الآؤ ہولی و ہولی

فلا يكون هذا كذا وجواب هذه المقتضا ان يقال ان
هذه المقتضا لا تطبق في الجور فقط بل في كل ما لا يحسن

لأنه إذا قلنا مررت بزبد بلون المغنوية الحقيقية
هو المغنوية الحقيقية والمغنوية الحقيقية هو زبد

فيلكون المشقة لا الطيقه زيدا واعلم ان قول الحق

فوق العتس فله آفانه الى ان العتس اقلان وهو
 منجرب ان يكون معار الحلى والهدى لا اقل من قولم بعتر

العبد المذنب ان يكون له فضيلة فليس كمن كان له
 الفضيلة ولم يكن له ذنب ^{وهذا المثل}

أما في عملة لسانه فلا يوافقها القول باللسان كما هو واضح
فوليت الدين وقفاً بل لا يكفر بسب ذكره تعالى

۱۹. ص ۱۸۸. اوجان احمد و امین احمد و ابوالحسن

درس و اعلم و قلدر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing religious or philosophical discourse.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

باب في تخيم النبي الى اقرى و استثنى في قوله فان
كانت الشمس طالعة فالمراد بوقوعه عليه السلام

الأول مكتوبة في القيد الأول بالفتح والسين في قوله النهار
موجود ونفي في قوله الشمس التي ذكر في القيد الثاني بالفتح

وَيُوفِّيهِ التَّسْطِيفَ وَغَايِدَ الشَّيْءِ وَنَقِيطَ
الْحَقِيقِ

وَنُفُو الْعِشْرِ الْأَشْيَاءِ فَلَا يَلُونَ نُفُو الْأَفْرَاقِ
مَابَعًا وَنَهْنَهُ الشَّيْءُ بِنَاهَنْ الشَّيْءِ بِبَاهَنْ

طراف و صورت و هر یک را با اجزای تحت فصوله که مابین

و مادة التيمم المذكورة في العشر الاخرين وان لم يكن
معه ماء فبالتيمم

توفي في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠

کتابخانه

نتيجة ان سمي العنق الشرس

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْمَثَلِ الثَّانِي أَنَّ هَذِهِ الْفَرْقَةُ بَيْنَ الْفَرْقَةِ الْأُولَى وَبَيْنَ الْفَرْقَةِ الثَّانِيَةِ

عنه في تعريف القياس المستثنى والاقول

او نقيضها المذكور فيه بالفعل

تألفه

الاقتران عدل لان العكس الاقتران هو الاكثر ان يج
 في الاستحالة ويحصل اكثر الى بول الطلوع الاخصالي
 وانه يربط من الجلب والترطبات خلاف الاستحالة
 لتوسط بين طرف الخط اه افه هذا يغلب على
 لظا الاوسط للشكل الاول دون غيره من لظا الاوسط
 للشكل الباقية الاله الا ان يغلب على ما في اية من مرتبة
 الى الاول عند الاستنتاج من لظا الاوسط متوقفا بين
 طرفي المطلوب فينا في الطبقة ولو فينا في التعليل لانه
 نسبة نسبة الاكبر الى الاصل فيكون في الغنى وسطا
 لكان اول افه سوار من موضوعا او نحو لا او بعدا
 او ما ليا افه سوار من لظا الاوسط موضوعا و
 محولا كما في المثال الاول المركب من عشرين للقياس الا

في الاستحالة ويحصل اكثر الى بول الطلوع الاخصالي
 وانه يربط من الجلب والترطبات خلاف الاستحالة
 لتوسط بين طرف الخط اه افه هذا يغلب على

لظا الاوسط للشكل الاول دون غيره من لظا الاوسط
 للشكل الباقية الاله الا ان يغلب على ما في اية من مرتبة

الى الاول عند الاستنتاج من لظا الاوسط متوقفا بين

طرفي المطلوب فينا في الطبقة ولو فينا في التعليل لانه

نسبة نسبة الاكبر الى الاصل فيكون في الغنى وسطا

الاقتران او بعدا او ما ليا في المثال الثاني المركب من مصلتين

للقياس الاقتران ايضا فاه وقد مر من ليا آف اه افه

اه قد مر من ليا لظا الاوسط موضوعا ومحولا ومثال

لكونه مقوما وتلها آف اه فبني هذا اشار فاه افه

لاما في الاقتران لالا الاقتران والاستثنائي معاني لاه

يغلب على رصيني وابنته للبطا من ليا في فبني فاه

وفيه وبين مدا الاوسط لتوسط بين طرفي الخط سوار من

موضوعا او محولا او بعدا او ما ليا وقد مر من ليا لظا الاوسط

الى مثال الاقتران والاستثنائي معان فاه افه فبني فاه

من ليا لظا الاوسط الذي ذكره لا يكون الا في الاقتران

دون الاستثنائي بوف فيكون في شبع كغيرهم هذا الكلام

في الاستحالة ويحصل اكثر الى بول الطلوع الاخصالي
 وانه يربط من الجلب والترطبات خلاف الاستحالة

لتوسط بين طرف الخط اه افه هذا يغلب على

لظا الاوسط للشكل الاول دون غيره من لظا الاوسط

للشكل الباقية الاله الا ان يغلب على ما في اية من مرتبة

الى الاول عند الاستنتاج من لظا الاوسط متوقفا بين

الى المحل الخط في مرتبة الاشتغال
 في موضوع الملة الى المحل وهذا ما يوجب الاشتغال
 الاول فلذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني
 لانه اقرب الى الاشكال الباقية اليه الى الاول
 لما ذكره اياه في صفوه ومن اشرف المحدثين في الاشكال
 على موضوع الملة الذي هو اشرف المحل لانه المحل
 اما يطعن لاجله ثم وضع الشكل الثالث لانه اقرب
 لا الاول لما ذكره اياه في كبراه ومن اشرف المحدثين
 لاشتماله على محمول الملة الذي هو اشرف الموضوع
 لانه اذا يطعن لاجل الموضوع ثم وضع الشكل الرابع
 لانه اقرب الى الاول اما على صفوه اياه في المحدثين
 معا ووجه الموضع في الموضع **قال** في الموضع

في الموضع الملة في الموضع

في الموضع

قال في مرتبة الباقية ما هو اقرب الى الطبيعة **قال** واذا
 كان الشكل الاول في الاشكال الاربع اقرب الى الطبيعة لكونه
 على النظم الطبيعي في الموضع الى الخط كما رتب في الموضع
 منها ولذا كان الموضع في مرتبة الاولى عندنا فنبين
 البراءة وارتب في بينه كطريق الارادة فيها فلا يفتقر
 غفلة فيما يجيء بعد ذلك **قال** اعلم ان الشكل الثاني له **قال**
 اعلم ان لاشتماله على شكل من الاشكال الاربع بشرط
 اهداهما كجيب الكيفية وتاثيرهما كجيب الكمية اما الشرط
 الذي كجيب الكيفية في الشكل الثاني افتقار بعضه الى
 والتبعية يكون اهداهما موجبة والافرى سلبية واما
 الشرط الذي كجيب الكمية فغيره كجيب الكمية وذلك لانه
 لولم يحقق اهدا الشرطين فيهما للاختلاف في الموضع

في الموضع الملة في الموضع

في الموضع الملة في الموضع

في الموضع الملة في الموضع

في الموضع الملة في الموضع

صدق القياس ثانيا مع السبب الموجبة واخرى مع السبب
السلب والاضطلاف في السبب موجبة لعدم الاتساق
لان مع الاتساق ان يستلزم ذلك القياس السبب وصحة
القياس ثانيا مع الالجاب واخرى مع السبب بل على
ان كل واحد من الالجاب والسبب بل ان كان القياس
لان ما هو بالذات لا يختلف اما في نوع الاضطلاف على تقدير
اتساق الشرط الاخر فلانه لو تحقق المقدمه في القياس
القياس في الالجاب والسبب فاما ان يكون موفيقين او
سالبين وايضا ما كان تحقق الاضطلاف في النتيجة
اما اذا كانت موفيقين فلانه يصدق كل واحد من
وكل واحد من موانع والحق الالجاب وهو كل واحد من
ولو بدلت الكبرى بموانع وكل واحد من موانع كان الحق السلب

هذا هو المقدمه في القياس
القياس في الالجاب والسبب
القياس في الالجاب والسبب
القياس في الالجاب والسبب
القياس في الالجاب والسبب

والاخرى مع السبب
فليس يصدق
وهو محال

وهو محال
فليس يصدق
وهو محال

والاخرى مع السبب

السبب وهو لا يصدق في النوعين بل ان
فولان لا يصدق في النوعين بل ان يوافق في النوعين
التوافق وهو فوفون لا يوافق في النوعين بل ان
ولا يصدق في النوعين بل ان يوافق في النوعين
من ان يوافق في النوعين بل ان يوافق في النوعين
وهو لا يصدق في النوعين بل ان يوافق في النوعين
موجبة في النوعين بل ان يوافق في النوعين
الاضطلاف في النوعين بل ان يوافق في النوعين
فليصدق في النوعين بل ان يوافق في النوعين
والحق الالجاب وهو كل واحد من موانع
بتكون ويعمل ان يوافق في النوعين بل ان
فولان لا يصدق في النوعين بل ان يوافق في النوعين

سابقة وقد قدروا كون كل استنفاط وبعث الحيوان
بناطه والى التوافق وهو كل من حيوان ولو بدت
الكبره بعونه وبعض الفروع ليس بناطه فالحق الساب
وهو لا شيء الا ان يفرغ الفراغ المنع باعتبار
الشرطين اربعة لان العزوب المكنة الانعقاد في كل
من الاشكال الاربعة يجب المكنة الى الكلية والرسا او كالمف
اي الايجاب والسبعة عشر لان القضية المعبرة ليست
الا بصورة لان الشخصية بمنزلة الكلية لانهما الشخص
فيكون الشكل الاول فان اذ قلنا هذا وعزوبناطه
مع بالعزوب هذا طاه وان المكنة في قوة الحزبة
فكلون القضية المعبرة من الصورة والصورة اربعة
المعوية الكلية والرسا الكلية والمعوية لانه في الصورة

البرية ومن كل ما معتبر في الصنوع وفي الكبرك فاذ ينقضى
 احدى الصنوعات الاربع من الخصومات الاربع الى احدى الكبريات
 الاربع منها كقوله هذا انقضاء سنة عشر رباعية يكون
 الصنوع موجب كية والكبري موجب كية ايضا او كالبنة
 كية او موجب رسة او له رسة وبان يكون الصنوع
 سله كية والكبري له كية ايضا او موجب كية او له رسة
 رسة او له رسة وبان يكون الصنوع موجب رسة رسة
 والكبري موجب رسة ايضا او موجب كية او سله
 كية او سله رسة وبان يكون الصنوع سله رسة
 والكبري سله رسة ايضا او موجب كية او له كية
 او موجب رسة وكذا اشتراط الشرط الاول وهو اشتراط
 المقد بين السطوحية المبرزة ومن الصنوع الحرة كية

وهو تافه فهو في الشكل الثاني وهو كذا في حيوان هذا الخفا
 الشكل الرابع وهو تافه فهو كذا في حيوان هذا الخفا
 لا ين في صورة الشكل الأول لان ما يدبره الساع فيكون للكون
 الحادة وليس في الكبر لان ما هو في الصدق فتعني ان يكون في
 السح وهو الصور في الشكل الاول فيكون في السح مما كان في السح
 الثاني فهو وان طريق السح في ثمان عكس الكبر في ما عكس السح
 ليرتد الى الشكل الاول وسح السح المذكورة بهذا كذا في حيوان
 وكذا في حيوان في سح في السح الاول لان في ثمان في ويط
 القرب الثاني عكس الاول وهو ان يكون الصورة سبعة كلمة
 والكبر في صورة كلمة وهو سح سبعة كلمة اربعة كذا
 كذا في حيوان وكذا في حيوان سح في ثمان في سح في حيوان
 وسبعة الخلف والعكس ايضا اما الخلف في طريق المذكور

في ثمان في حيوان
 في ثمان في حيوان

المذكور وهو ان ما يدبره السح في حيوان وكذا في حيوان
 كبر في هذه الصورة فينتظم منها فيس في السح الاول في
 لما في هذه الصورة فيقول لولم يصدق كذا في حيوان في صورة
 بعضه وهو في سح في ثمان ونظم الى الكبر في هذا في سح
 اسن وكذا في حيوان سح في السح الاول في سح في حيوان وقد كان
 الصورة كذا في سح في حيوان هذا في ثمان في السح في سح في الصورة
 لكون ما يدبره الساع فيكون في المادة وهو ليس في الكبر
 لان ما هو في الصدق فتعني ان يكون في سح في سح في سح في سح
 في ثمان في السح في ثمان في سح وهو السح واما طريق طريق السح
 في ثمان في سح في سح في ثمان لان الكبر في ثمان في سح في سح في سح
 في ثمان في سح في سح في ثمان لان الكبر في ثمان في سح في سح في سح
 في ثمان في سح في سح في ثمان لان الكبر في ثمان في سح في سح في سح

في ثمان في سح في سح في ثمان لان الكبر في ثمان في سح في سح في سح
 في ثمان في سح في سح في ثمان لان الكبر في ثمان في سح في سح في سح

وموجبه ورسه لبره سمه فرموده رسه كقولنا كل
 رسه حيوان وبهوه النوع صاهل فضعف الحيوان
 صاهل بيان بالخط سمه رسه السلك الاول ما بنا فقه
 الكبرى او كجهو عكس الكبرى صفوى جازية لا عكس
 الصفوى لان الكبرى رسه لا يصح ان يكون كبرى
 لشكل الاول و صفوى الفصح الكبرى كقولنا كبرى سمه
 من الشكل الاول ما يعكس خطه آف دس فرموده
 كبرى صفوى و سانه رسه كبرى سمه رسه
 كقولنا كل ان ناطق وبهوه ان ناطق ليس به
 فضعف اساطق ليس به صاهل بيان بالخط سمه

هذا هو المطلوب في هذه المسئلة
 ان يكون الالف في قوله
 كل حيوان وبهوه النوع
 صاهل فضعف الحيوان
 صاهل بيان بالخط
 سمه رسه السلك الاول
 ما بنا فقه الكبرى او
 كجهو عكس الكبرى
 صفوى جازية لا عكس
 الصفوى لان الكبرى
 رسه لا يصح ان يكون
 كبرى لشكل الاول و
 صفوى الفصح الكبرى
 كقولنا كبرى سمه
 من الشكل الاول ما
 يعكس خطه آف دس
 فرموده كبرى صفوى
 و سانه رسه كبرى
 سمه رسه كقولنا كل
 ان ناطق وبهوه ان
 ناطق ليس به فضعف
 اساطق ليس به صاهل
 بيان بالخط سمه

ان يكون الالف في قوله
 كل حيوان وبهوه النوع
 صاهل فضعف الحيوان
 صاهل بيان بالخط
 سمه رسه السلك الاول
 ما بنا فقه الكبرى او
 كجهو عكس الكبرى
 صفوى جازية لا عكس
 الصفوى لان الكبرى
 رسه لا يصح ان يكون
 كبرى لشكل الاول و
 صفوى الفصح الكبرى
 كقولنا كبرى سمه
 من الشكل الاول ما
 يعكس خطه آف دس
 فرموده كبرى صفوى
 و سانه رسه كبرى
 سمه رسه كقولنا كل
 ان ناطق وبهوه ان
 ناطق ليس به فضعف
 اساطق ليس به صاهل
 بيان بالخط سمه

سمه الشكل الاول ما بنا فقه الكبرى ولا يمكن بيانه بالعكس
 لا بعكس الصفوى لان الكبرى رسه والرسه لا يقع في كبرى السلك
 الاول ولا بعكس الكبرى لانه لا بعكس العكس على تقدير قولنا
 العكس لا يصح ان يكون صفوى وكبرى السلك الاول ولما اشكل
 الرابع فشرط انما به كيفية المقدسات وكيفيتها ان لا يقع
 فيه ضمتان على السبب والرسه لاني قد علمت واحدة ولا
 في المقدساتين سوار كانتا ضمتان من جنس واحد كما اذا كانت
 المقدساتان الى الصفوى والكبرى بل يتبين او لا يتبين
 او من جنسهما فمتبين كما اذا كانتا هاهنا المقدساتين بل
 والاخر رسه الا انه يمكن الصفوى موصيه رسه فانه يجب
 اجتماع الخاتبة لان كون الكبرى له كبرى كبرى في الشكل الرابع
 على تقدير كون الصفوى موجبه رسه واما الشرط الاخر

ان يكون الالف في قوله
 كل حيوان وبهوه النوع
 صاهل فضعف الحيوان
 صاهل بيان بالخط
 سمه رسه السلك الاول
 ما بنا فقه الكبرى او
 كجهو عكس الكبرى
 صفوى جازية لا عكس
 الصفوى لان الكبرى
 رسه لا يصح ان يكون
 كبرى لشكل الاول و
 صفوى الفصح الكبرى
 كقولنا كبرى سمه
 من الشكل الاول ما
 يعكس خطه آف دس
 فرموده كبرى صفوى
 و سانه رسه كبرى
 سمه رسه كقولنا كل
 ان ناطق وبهوه ان
 ناطق ليس به فضعف
 اساطق ليس به صاهل
 بيان بالخط سمه

عدم
 ال عدم اجتماع الخطين على تقدير كون موصية في ذاته
 لو افترق الخطين في الشكل الرابع على تقدير ان لا يكون الضعوى
 موصية في ذاته بل في الاضيق في الوصف لعدم الاتفاق كقولنا كان
 من ان كان يوسع ولكن لم يجرى بان والحق السابق وهو ان
 من النوس جاز ولو بدل الكبرى بقولنا لاشي لم يصح ان يث في
 كان الحق التوافق وهو ان يوسع ما اقل وكقولنا لاشي من ان كان
 بوسن بعض الحيوان ان كان والحق التوافق وهو ان يوسع
 حيوان ولو بدل الكبرى بقولنا بعضنا طلق ان كان
 الحق السابق وهو ان يوسع ما اقل وكقولنا لاشي من ان كان
 بوسن بعض الحيوان ليس بان والحق التوافق وهو ان يوسع
 حيوان ولو بدل الكبرى بقولنا بعضنا طلق ليس بان كان الحق
 السبق وهو ان يوسع ما اقل وكقولنا كان طلق ان

في ان كان كون
 في ان كان كون

في ان كان كون
 في ان كان كون

في ان كان كون
 في ان كان كون

في ان كان كون
 في ان كان كون

ان و بعض الحيوان ليس بان والحق التوافق وهو ان يوسع
 ولو بدل الكبرى بقولنا و بعضنا طلق ليس بان كان الحق السبق
 وهو ان يوسع ما اقل وكقولنا بعضنا طلق ليس بان
 كان طلق حيوان والحق التوافق وهو ان يوسع ما اقل
 ولو بدل الكبرى بقولنا و بعضنا طلق ليس بان والحق السابق وهو ان
 من ان كان بوسن وكقولنا بعضنا طلق ليس بان بوسن بعضنا
 ليس بوسع بان والحق التوافق وهو ان يوسع ما اقل
 ولو بدل الكبرى بقولنا و بعضنا طلق ليس بان كان الحق
 السابق وهو ان يوسع ما اقل وكقولنا بعضنا طلق ليس بان
 ليس بوسع بان والحق التوافق وهو ان يوسع ما اقل
 وهو ان يوسع ما اقل وكقولنا بعضنا طلق ليس بان
 بان كان الحق السبق وهو ان يوسع ما اقل وكقولنا

في ان كان كون
 في ان كان كون

بعض الفرض ليس بجي وبعضه ليس بذي والحق التوافق وهو كل
 هو حيوان ولو بدنا الكبرى بتكون بعض الصغار ونسب
 كان لطف السبب هو كل شيء لم يلزم رتبة بل واما الشرط الثاني
 وهو كون الكبرى بانه كلمة على تقدير كون الفرض موصفة
 في نفسه لانه لو لم يكن كذلك فاما ان يكون الكبرى موصفة كلمة
 او موصفة بترتبة او بانه رتبة على تقدير رتبة مع اختلاف
 في السبب وهو موصف بكونه كقول بعض لظهور ان ذلك
 ناطق حيوان كان لحق التوافق هو كل ان ناطق و
 لو بدنا الكبرى بتكون وكل ونه حيوان كان لحق التوافق
 وهو كل من الاشياء بكونه وكقول بعض لظهور ان ذلك
 بعض انطاق حيوان والحق التوافق هو كل ان ناطق
 ولو بدنا الكبرى بتكون بعض الحيوان كان لظهور ان ذلك

في بعض الفرض ليس بجي وبعضه ليس بذي والحق التوافق وهو كل هو حيوان ولو بدنا الكبرى بتكون بعض الصغار ونسب كان لطف السبب هو كل شيء لم يلزم رتبة بل واما الشرط الثاني وهو كون الكبرى بانه كلمة على تقدير كون الفرض موصفة في نفسه لانه لو لم يكن كذلك فاما ان يكون الكبرى موصفة كلمة او موصفة بترتبة او بانه رتبة على تقدير رتبة مع اختلاف في السبب وهو موصف بكونه كقول بعض لظهور ان ذلك ناطق حيوان كان لحق التوافق هو كل ان ناطق و لو بدنا الكبرى بتكون وكل ونه حيوان كان لحق التوافق وهو كل من الاشياء بكونه وكقول بعض لظهور ان ذلك بعض انطاق حيوان والحق التوافق هو كل ان ناطق ولو بدنا الكبرى بتكون بعض الحيوان كان لظهور ان ذلك

او موصفة بترتبة او بانه رتبة على تقدير رتبة مع اختلاف في السبب وهو موصف بكونه كقول بعض لظهور ان ذلك ناطق حيوان كان لحق التوافق هو كل ان ناطق و لو بدنا الكبرى بتكون وكل ونه حيوان كان لحق التوافق وهو كل من الاشياء بكونه وكقول بعض لظهور ان ذلك بعض انطاق حيوان والحق التوافق هو كل ان ناطق ولو بدنا الكبرى بتكون بعض الحيوان كان لظهور ان ذلك

وهو كل من الاشياء بكونه وكقول بعض لظهور ان ذلك
 ليس بغير والحق التوافق وهو كل من الاشياء بكونه
 بتكون بعض الاشياء ليس بغير والحق التوافق هو كل
 بان ذلك فاذا سقط ما يجتبي الشرط الاول ثمانية اقسام وعبار
 الشرط الثاني ثمانية اقسام بقية الشرط الثاني ثمانية اقسام
 جيتن كمنه سبب موصف بترتبة كقولنا ان ذلك حيوان وكل
 ناطق ان بعض لظهور ان ذلك ببيان على ترتيبه
 وهو ان يجعل الفرض الكبرى والكبرى فنقول بترتبة الى الشكل
 الاول ليس سبب موصف الى الظاهر بهذا ان ناطق ان ذلك
 ان ذلك حيوان سبب في الشكل الاول كان لظهور ان ذلك
 سبب بعض لظهور ان ذلك ناطق وهو المطلوب والحدف
 وهو ان يجعل بعض السبب الموصف بترتبة وهو ان يجعل بعض

في بعض الفرض ليس بجي وبعضه ليس بذي والحق التوافق وهو كل هو حيوان ولو بدنا الكبرى بتكون بعض الصغار ونسب كان لطف السبب هو كل شيء لم يلزم رتبة بل واما الشرط الثاني وهو كون الكبرى بانه كلمة على تقدير كون الفرض موصفة في نفسه لانه لو لم يكن كذلك فاما ان يكون الكبرى موصفة كلمة او موصفة بترتبة او بانه رتبة على تقدير رتبة مع اختلاف في السبب وهو موصف بكونه كقول بعض لظهور ان ذلك ناطق حيوان كان لحق التوافق هو كل ان ناطق و لو بدنا الكبرى بتكون وكل ونه حيوان كان لحق التوافق وهو كل من الاشياء بكونه وكقول بعض لظهور ان ذلك بعض انطاق حيوان والحق التوافق هو كل ان ناطق ولو بدنا الكبرى بتكون بعض الحيوان كان لظهور ان ذلك

ليس غريب وهو لفظ واللفظ وهو عين مام
في الفرب لانه الان اسم هربا يفسح
ما في الصور لاني ما في فقهها الى امر
موجه له صورة وانه كلمة كبرى سم
سابقة له كقولنا بفقه الفروع جوده وكذا
في الحار موع بفقه الحيوان ليس بحار بيان
يكنى الصور والبرية والظفر كما في الفرب
الرباع بعينه الان اسم هربا يفسح
ما في الصور فليكن ما في وكذا يمين بيان

[illegible]

وروح الرفع عدد بنى التسفيس الى الواحد كالاربعة
والثمانية وستة عشر وروح الرفع عدد لا يقبل التسفيس
لا الواحد كالسنة والعشرة والى عشرة وثمانى وروح
الرفع عدد لا يقبل التسفيس كالثمينة واهدة
فقد افها **قال** سوار كان له الحمة ضوى والمفصلة
كبرى او بالعكس **اقول** بيان ما يتوخى الحمة فيه ضوى
والمفصلة كبرى فتكون **كـ بـ** وكما **كـ بـ**
فـ بـ فتدريج من الشكل الاول **كـ** ما كان **بـ** **بـ**
قال سوار كان له الحمة ضوى والمفصلة كبرى او
بالعكس **اقول** **قال** العكس ما ذكره الشرح واما

هذا هو الشكل الاول
وهو الذي ذكره في
الشرح وهو الذي
ذكره في المتن
وهو الذي ذكره في
الشرح وهو الذي
ذكره في المتن

واما مثال ما كان له الحمة ضوى والمفصلة كبرى فتكون
كـ بـ وكما **كـ بـ** او **اـ دـ** وسبح ان **كـ بـ** او **اـ دـ**
قال الفقيه الاستثنائي يتركب دالما مع مقدمتين **ان** **اقول**
دالما الفقيه الاستثنائي يتركب من مقدمتين **ان** **اقول**
المقدمتين شرطية والمقدمة الاولى وضع احد جزئى الشرطية
اي اثبت احد جزئى اليمين اثبت لجزء الآخر كمالا والمفصلة
الاولية او وضع لجزء الآخر كمالا في المفصلة العادية او وضع
احد جزئى الشرطية يمين وضع لجزء الآخر كمالا في المفصلة او
اثبت كمالا في المفصلة **قال** فتكون الموصوفة ان يثبت
الاستثنائي ان كان **كـ** **اقول** المقطع الشرطية الموصوفة في
الفصل الاستثنائي ان كان **كـ** متقطعة لروية فلا استثنائي
منها يتصور على اربعة اوجه استثنائي عنها المقدم

واستثنى من التالي واستثنى بغيره المقدم واستثنى بغيره
 التالي فالاول وهو استثنى بغيره المقدم والاول وهو استثنى
 بغيره التالي استثنى دون الثاني وهو استثنى اعم التالي
 والثاني هو استثنى بغيره المقدم اما استثنى
 بغيره المقدم سيم التالي لان وجود المدفع يستلزم وجود
 اللانح والاولى انما هي لان المدفع فينبطل العارضة
 واما استثنى بغيره التالي فينبطل بغيره المقدم لان انقار
 اللانح يستلزم انقار المدفع والاولى مع وجود
 المدفع بدون اللانح فينبطل العارضة ايضا واما استثنى
 بغيره التالي فانه سيم بغيره المقدم لا بوجود اللانح لاستلزام
 وجود المدفع فوازن يكون اللانح اعم وهو استثنى
 بوجود اللانح لاستلزام وجود المدفع واستثنى بغيره

بغيره المقدم فانه سيم بغيره التالي لان انقار المدفع لا يستلزم
 انقار اللانح فوازن بغيره اللانح اعم وانقار اللانح
 يستلزم انقار اللانح **في** وان كانت الشرطية الموضوعية
 في انفس الاستثنى منفصلة **ا** **ف** انقصية الشرطية
 الموضوعية في انفس الاستثنى اما ان يكون منفصلة
 فمع ادها فلهما او ما فلهما فان كانت منفصلة
 فحقق واستثنى بغيره المقدم سيم بغيره التالي لاستلزام
 الجمع بينهما واستثنى بغيره التالي سيم بغيره المقدم بغيره
 ما روي استثنى بغيره المقدم سيم بغيره التالي واستثنى
 بغيره التالي سيم بغيره المقدم لاستلزام الخلق بينهما وان
 كانت منفصلة فانه فلهما فاستثنى بغيره المقدم سيم
 بغيره التالي واستثنى بغيره التالي لا سيم بغيره المقدم

لاشع والجمع بينهما

بحسب تصور الطرفين بل بسبب وسط البقية الدائمة
 بل بحسب تصور الطرفين سمي تلك العقدة في سائر
 معانيها وسمي ايضا فضاءية البقية وان كان لما كان
 هو الحس في الحس هذا فان كان من خواص التسمية
 تلك العقدة باصصين وان كان من خواص الباطنة
 سمي هذا البيت وان كان مركبا من العقدة والحس فاما
 ان يكون الحس حسي السمع او بغيره وان كان الحس حسي
 السمع فهو المتواترات وان كان الحس غير حسي السمع
 فاما ان يكون العقدة الحس الى التواتر هذه تسمى
 الحس على الموضوع لا يفهم في حقيقته الى تلك
 العقدة يا و هو انه لو كان ذلك الترتيب اتفاقا لما كان
 دائما واكثرنا اوليا في حقيقته فان اتفاقه في حقيقته

وان لم يكن الحس الى التواتر هذه في حقيقته بل ما ذكر
 في الترتيب **قال** والوسط ما يقرن بعقود لانه **أقول**
 عرفوا الوسطا بأنه ما يقرن بعقود لانه فيه ثبات
 المدعى لانه كذا وكذا وكذا لانه يتغير في انحاء العالم
 حادثا والمعارن للفظ لانه هو المتغير وهو الوسط
 والمنازل بعقود ان يقال فيه ثبات لانه كذا وكذا لان ثبات
 فيه ثبات لانه كذا وكذا **قال** في الاصطلاحات المنطقية
 المذكورة الجدل **أقول** اعلم ان العبادات مركبة من المقدسات
 الغير البقية او مركبة من المقدسات البقية اما المركب
 من المقدسات البقية وهو البرهان في ذكره وان المركب
 من غير البقية فالاقتضايات الاربعة السابقة اذا
 عرفت هذا فاعلم ان المقدسات الغير البقية

المدعى وهو ان

سنة اهد بها الشهور و هي قضيا بكم العقل بها
بواسطة اعتراف الناس اما سبب نصحي عامة كون
العدل صبي والنظم صبي او سبب مرضي كون
مرامات الضعفاء المحمودة او سبب الاستيفاء
كونها لشرف العون مدعو ويقال ان سبع وثلاثين
المسكت و هي قضيا باقتناء اهد اهد لظفيرة
مسكت من صاحبها ليس عليها الكلام لدفع لظفيرة
وثلاثها المقبولة و هي قضيا بواقعة شقيقة
اما في المعجزات كالانبيا والكرات كالاوليا او
فريد عفة كالعلماء او لمزيد دينه كالصبي
راسخا المظنون و هي قضيا بكم العقل بالسر
ترجيح جانب الحكم وفا سر المجلدات و هي قضيا

كونان فلان بطوف بالبحر وكل من يطوف بالبحر
 فليس رزق وعطف الطيب الا اعظم القيس
 الخطابي زعيمنا من ال فضل الجرو وغيرهم عن
 الشر والشع قبايع مؤلف من الحيات
 كونان هذا عمل وكل عمل مرة ثبات وقده
 مرة ثبات وكقولنا هذا هو كل ما قوة
 سبابة فلهذا ما قوة سبابة وعطف الاثر
 في العيش اشوى الفضائل النفس بالترغيب
 والتنفير النفس في الاولى تنوع العمل الصالح
 تنفيرة العلم عن الرتبة وفي ان يترغيب
 في شرب الخمر رغبة العاقل المعشوق
 والمغالطة في مؤلف من مقدمة

كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهور وشبهة
 الكاذبة بالحق او المشهورة اما شبهة الصورة
 او شبهة المعنى او شبهة الهيئة كونان الصورة
 انزل المنقوش على الجدار انما زينة هناك سيج ان
 تلك الصورة هيالة واما شبهة المعنى فلعلهم
 رغبة وجود الموضوع في الحقيقة كونان الحيات
 وزينة فنون ان والكليات وزينة فنون
 سيج ان بعض الناس ربح والخطا فيه من حيث
 ان مد صفع القديس ليس بوجود اذ ليس فيه شيء
 موجود يصدق عليه انه ان وزينة وكونان وفيه
 الوقضية الطبيعية تعاقب الكلمة كونان الانسان
 حيوان والحيوان فليس سيج ان الانسان فليس

وكل من يطوف بالبحر

У. М. Бр. 100126

او مولود من مولود وسمیه کاذبه ای بمزداقه
و من فضیله بگویم بنا و هم اکنون فی امور مجیز
محسوسه نمیشد علی الامور الخسوسه کما بگویم بان
کل موجود مجیز لانه برک لانه کل موجود برک
بابت هذه والحق وکما برک بابت هذه والحق
بنو مجیز علی موجود مجیز و النوع من الخلق
نفسه بطریق خاص و دفعه

1. 1. 1.

وَقَدْ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ مُّذْمُومٍ
وَإِنَّا لَنَرُوهُ لَعَنَ الْمُشْرِكِينَ
وَالْفَاسِقِينَ أَصْحَابِ

فان غلہ کوزہ کا ایسا دل
ہون نہ عاید اتن نہ حاصل
بسم کثر اخوان

ای کتبم کنی اضافت خوار
جوابه قدسک بای الی الی

48

آرؤ

جوہر

9.

11. 11. 11.

وہاں

42.

23

...

2

222
333

خبره الاول

12551

مذاهب

1

2

...

五

والتحفة
والتحفة

Handwritten notes in Arabic script.

لا اله الا الله

11

وایضا در

得記

信

5.

۱۰۰

卷之四

فصل في

10